الأمم المتحدة
S/2013/308
مجلس الأمن
Distr.: General
23 May 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمين اللذين أعدهما رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور **ميرون**
الرئيس

040613 030613 13-34511 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عن الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤
ثانيا – التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ٦
ألف – إجراءات المرحلة الابتدائية ٧
باء – دعاوى انتهاك حرمة المحكمة ١٠
جيم – دعاوى الاستئناف ١١
دال – قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية ١٣
ثالثا – استبقاء الموظفين ١٤
رابعا – إحالة القضايا ١٤
خامسا – التوعية ١٥
سادسا – المجني عليهم والشهود ١٦
سابعا – تعاون الدول ١٨
ثامنا – أنشطة قلم المحكمة ١٨
ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية ١٨
باء – الأنشطة المتعلقة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ١٨
١ – نقل مهام المحكمة إلى الآلية ١٨
٢ – الإطار التنظيمي للآلية ١٩
٣ – أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة ١٩
٤ – نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها ١٩

٥ - وضع سياسات الاحتفاظ بالسجلات وحفظها ٢٠
٦ - إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية ٢٠
٧ - الدعم الإداري المقدم للآلية ٢١
جيم - ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ..... ٢٢
دال - تقليص الحجم ٢٢
هاء - تنفيذ الأحكام القضائية ٢٢
واو - مراكز المعلومات ٢٣
تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات ٢٣
عاشرا - خلاصة ٢٤

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بأحكام القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا التي يُتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة[(١)].

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضا موجزا للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة الانتقال بسلاسة إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أولا - مقدمة

٣ - في نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان ١٢ شخصا قيد المحاكمة، و ١٣ شخصا في طور الاستئناف. وبإلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاديتش في عام ٢٠١١، لم يبق أي هارب مطلوب للمحكمة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٣٦ شخصا من أصل ١٦١ شخصا كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وتتوقع المحكمة اختتام جميع المحاكمات في عام ٢٠١٣، عدا محاكمات رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وغوران هاديتش الذين أُلقي القبض عليهم بعد المتهمين الآخرين.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات المحاكمة وصياغة الأحكام الابتدائية جارية في تسع قضايا. وأتيح إحراز التقدم المستمر في القضايا الابتدائية والاستئنافية الأربع عشرة الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن طريق تكليف القضاة والموظفين

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٨ تقريرا قُدمت عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و S/2012/354 المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢؛ و S/2012/847 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وما لم يُذكر خلاف ذلك، يضم هذا التقرير معلومات دقيقة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

بالعمل في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه[٢]. وصدرت ثلاثة أحكام ابتدائية وحكمان استئنافيان وحكم استئنافي في قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وصدرت أوامر بشأن الجدولة الزمنية تحدد مواعيد النطق بثلاثة أحكام ابتدائية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - ويُنتظر حاليا البتّ في دعاوى استئناف خمسة أحكام ابتدائية أمام دائرة الاستئناف، وتتعلق بما عدده ١٣ مستأنفا. وإضافة إلى ذلك، تنظر دائرة الاستئناف في طلب استئناف ضد حكم بالبراءة قُدِّم بعد اختتام مرافعة الادعاء عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وظل قضاة دائرة الاستئناف أيضا منهمكين في النظر في دعاوى استئناف الأحكام الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث أصدروا بشأنها حكما استئنافيا واحدا واستمعوا إلى مرافعات شفوية في قضيتين إضافيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - ويبرهن العدد الكبير من الأحكام الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على نجاح المحكمة في إتمام ولايتها. إلا أن تحديات هامة تظل تواجه المحكمة وهي تباشر آخر المحاكمات ودعاوى الاستئناف المعروضة عليها. وبوجه عام، لا تزال المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي تباشرها المحكمة تتأثر بفقدان موظفين من ذوي الخبرة العالية. ويحتمل أن يتسبب هذا التحدي في تأخير ما يرد في هذا التقرير من مواعيد لإصدار الأحكام.

٧ - وإضافة إلى ذلك، ومع تحرك المحكمة باتجاه إتمام ولايتها، يتركز نشاطها القضائي بشكل متزايد على دعاوى الاستئناف، وذلك ما يؤدي إلى زيادة حادة في عبء العمل الواقع على دائرة الاستئناف. وقد تحسبت المحكمة وخططت للانتقال من العمل الابتدائي إلى الاستئنافي عن طريق اقتراح نقل أربعة قضاة دائمين من الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف، وهو نهج أقره قرار مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩). غير أن المحكمة لم تستطع بعد نقل أي قضاة من الدوائر الابتدائية للمحكمة إلى دائرة الاستئناف، وذلك بسبب إلقاء القبض في الآونة الأخيرة على بعض المتهمين. ومن المتوقع حاليا أن يكون نقل القاضي أنطونيتي فقط ممكنا بعد إصدار الحكم في قضية شيشيلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيكون للعدد الكبير من القضايا المسندة إلى كل قاضٍ من قضاة دائرة الاستئناف، علاوة على الطابع المعقد لدعاوى الاستئناف، تأثير على قدرة دائرة الاستئناف على إتمام عملها بأسرع ما يمكن. وينظر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والتابع لمجلس الأمن في هذا الموضوع حاليا.

(٢) حيثما كانت قضية بعينها في المرحلتين الابتدائية والاستئنافية معا، فإنها أحصيت مرة واحدة فقط.

٨ - واعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، تستقيل قاضية دائرة الاستئناف أندريسيا فاز من المحكمة. وسوف يكون تعيين خلف للقاضية فاز موضع ترحاب رئيس المحكمة (''الرئيس'') ، إذ أن رحيلها سيزيد من عبء العمل الكبير الذي يتحمله فعلا قضاة دائرة الاستئناف.

٩ - وأتمت المحكمة نقل جميع المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة من جدول دعاواها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت المحكمة مبادرات متنوعة ترمي إلى توفير المساعدة والدعم للمجني عليهم، واضطلعت بعدد من المشاريع المتعلقة بإرث المحكمة وبناء القدرات. وواصل برنامج التوعية جهوده لزيادة تقريب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعملت المحكمة أيضا دون كلل لكفالة الانتقال بسلاسة للعمل بآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

١١ - على مدى السنوات القليلة الماضية، عدّلت المحكمة إجراءاتها بعدد من الطرق من أجل الإسراع بوتيرة عملها. وشملت هذه الإصلاحات تسريع وتيرة الترجمة؛ وتوزيع العمل على القضاة بقدر أكبر من التساوي عن طريق تكليف القضاة المخصصين بنظر القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة غير المرتبطة بالدعاوى المكلفين بنظرها؛ وبدء التحضير لصياغة الأحكام أثناء المحاكمات في مرحلة مبكرة؛ والحصول على تنازل من إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة يخول المحكمة التعاقد مباشرة مع متدربين مؤهلين، دون الانتظار لفترة ستة أشهر بعد إنهاء تدريبهم؛ ومسك قوائم بالمتقدمين المؤهلين لضمان إمكان استبدال الموظفين المغادرين بسرعة.

١٢ - وإضافة إلى هذه الجهود، يرصد الفريق العامل المعني بالجدول الزمني للمحاكمات ودعاوى الاستئناف في المحكمة عن كثب التقدم المحرز في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، حيث يحدِّد المعيقات التي قد تؤدي إلى تأخير الإجراءات القضائية ويتيح تبادل أفضل الممارسات. واستكمالا لتلك الجهود، يعقد الرئيس اجتماعات على انفراد مع رؤساء أفرقة الصياغة والقضاة، سعيا للتعرف على أفضل السبل التي يستطيع بها أن يساعد في التغلب على ما يقف في وجه الإنجاز السريع للمحاكمات ودعاوى الاستئناف من معيقات.

١٣ - ولزيادة توضيح الخطوات التي اتخذتها الدوائر لضمان سرعة الإجراءات ونزاهتها في الآن نفسه، ترد أدناه موجزات للقضايا المعروضة على المحكمة حاليا. وتُبين العوامل التي

أدت إلى تعديل ما أُعلن سابقا من توقعات تتعلق بصدور الأحكام، كلما كان هناك تعديل لتلك التوقعات.

ألف – إجراءات المرحلة الابتدائية

١٤ – صدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين (القضية رقم IT-04-84*bis*-T) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبُرِّئ جميع المتهمين تماما.

١٥ – وصدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأدين السيد توليمير بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر من أجل ارتكاب الإبادة الجماعية؛ وارتكاب جرائم ضد الإنسانية تمثلت في أعمال إبادة واضطهاد وأعمال لاإنسانية من خلال النقل القسري؛ وارتكاب القتل انتهاكا لقوانين الحرب أو أعرافها. وحُكم عليه بالسجن المؤبد.

١٦ – وصدر الحكم الابتدائي في قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وأدين السيد ستانيشيتش بارتكاب أعمال الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية، والقتل والتعذيب كانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وحُكم عليه بالسجن ٢٢ عاما. وأدين السيد جوبليانين بارتكاب أعمال الاضطهاد والإبادة كجريمتين ضد الإنسانية، والقتل والتعذيب كانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وحُكم عليه بالسجن ٢٢ عاما.

١٧ – وفي قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وموعد صدور الحكم هذا متأخر بشهرين عما كان متوقعا.

١٨ – ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى عاملين اثنين. والعامل الأول المؤدي إلى التأخر هو عبء العمل الملقى على كاهل القضاة والموظفين القانونيين. إذ كان عدة قضاة وكبير الموظفين القانونيين السابق المسندة إليهم القضية مكلفين في الوقت نفسه بمحاكمات أخرى، الأمر الذي يمنعهم من تركيز جميع جهودهم على صياغة الحكم المتعلق بهذه القضية. وبوجه الخصوص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل رئيس القضاة جان – كلود أنطونيتي أيضا رئيسا لهيئة القضاة في محاكمة شيشيلي، بينما يشارك القاضي أنطوان كيسا – مبي ميندوا أيضا في هيئة القضاة في محاكمة هاديتش وشارك في هيئة القضاة في محاكمة توليمير. ويتمثل العامل الثاني في أن تناقص عدد الموظفين كان حاداً جداً في هذه القضية. فقد تعاقب على هذه القضية منذ بداية المحاكمة أربعة من كبار الموظفين القانونيين، بالإضافة إلى خمسة

من موظفي الشؤون القانونية. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، انضم إلى الفريق موظف قانوني معاون مُعيّن حديثا وكان بحاجة إلى وقت للإلمام بسجل المحاكمة الواسع. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، استقال كبير الموظفين القانونيين الذي كان يعمل في قضية برليتش وآخرين لمدة ست سنوات تقريبا. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عبء العمل الواقع على كاهل الفريق في أشد مراحل عملية الصياغة حرجا.

١٩ - وحدد الموعد المتوقع حاليا لصدور الحكم الابتدائي في هذه القضية بناء على المرحلة المتقدمة التي بلغتها المداولات وصياغة الحكم.

٢٠ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وموعد صدور الحكم هذا متأخر بشهرين عما كان متوقعا.

٢١ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى التماسات الطعن والمذكرات التعقيبية المطولة التي قدمها الأطراف، علاوة على بعض التعقيدات غير المتوقعة التي ظهرت أثناء المداولات.

٢٢ - وحدد الموعد المتوقع حاليا لصدور الحكم الابتدائي بناء على المراحل المتقدمة التي بلغتها المداولات وصياغة الحكم.

٢٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، صدر أمر بتحديد المواعيد يقضي بصدور الحكم الابتدائي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وموعد صدور الحكم هذا متأخر بشهرين عما كان متوقعا.

٢٤ - ويُعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى عدد من العوامل. ومنها التناقص الحاد في أعداد الموظفين، وبالأخص مغادرة كبير الموظفين القانونيين المكلف بهذه القضية في شباط/فبراير ٢٠١٣. وبالرغم من أن المحكمة قد عيَّنت بديلا له، فإن خلفه احتاج إلى عدة أشهر لكي يُلم إلماما كاملا بالقضية. وبالمثل، غادر موظف قانوني برتبة ف-٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واحتاج الموظف الذي خلفه إلى عدة أشهر لكي يُلم إلماما كاملا بالوقائع ذات الصلة في سجل المحاكمة. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع قضاة هيئة المحكمة عملوا في الوقت نفسه في قضايا أخرى. وبوجه الخصوص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل رئيس القضاة أنطونيتي أيضا رئيسا لهيئة القضاة في محاكمة برليتش وآخرين؛ وشارك القاضي فريدريك هارهوف في هيئة القضاة في محاكمة ستانيشيتش وجوبليانين؛ وشاركت القاضية فلافيا لاتانتزي كقاضية احتياطية في هيئة القضاة في محاكمة كاراديتش.

٢٥ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك تكليف موظفين قانونيين إضافيين بالمساعدة في صياغة الحكم.

٢٦ - وفي قضية المدعي العام ضد غوران هاديتش، وُجهت إلى المتهم ١٤ تهمة تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وبدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومن المرتقب أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مثلما كان متوقعا.

٢٧ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، وُجهت إلى المتهم ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في تموز/يوليه ٢٠١٥، أي بتأخير عما كان متوقعا مدته سبعة أشهر.

٢٨ - ويُعزى التأخر في التاريخ المتوقع لإصدار الحكم الابتدائي إلى عدد من العوامل. وبوجه خاص، استغرق الادعاء العام وقتا أكثر من المتوقع في استجواب الشهود. ولأن شهادة شهود الدفاع استغرقت وقتا أطول من المتوقع، فقد أدى الانتقال من شاهد إلى آخر من شهود الدفاع والوتيرة التي سارت بها المحاكمة، في بعض الأحيان، إلى ضياع وقت الجلسات بسبب الصعوبات في إعداد جدول زمني للشهود. وإضافة إلى ذلك، تستغرق المسائل الإدارية والأمور غير المتصلة بالشهود الناجمة عن القضية وقتا أطول مما كان متوقعا في الأصل أيضا، وهو ما يؤدي إلى تقليص وقت الجلسات الذي يمكن تكريسه لسماع الأدلة. وبشكل أعم، فإن تعقيد وحجم الدعاوى التبعية الجارية خلال مرحلة الدفاع في القضية جعلت من الصعب على فريق الصياغة القانونية إحراز القدر المتوقع من التقدم في إعداد الحكم. وأخيرا، وبالنظر إلى الطابع المعقد للقضية، ترى دائرة الاستئناف أن الأطراف ستكون بحاجة إلى وقت أطول مما كان مقدرا أصلا لإعداد مذكراتها النهائية ومرافعاتها الختامية.

٢٩ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي، بما في ذلك إعادة انتداب موظفَين إضافيَين للانضمام إلى الفريق. وإضافة إلى ذلك، ترصد دائرة الاستئناف عن كثب الآجال الزمنية المفروضة على استجوابات الشهود من أجل ضمان التقيُّد بها.

٣٠ - وفي قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجهت إلى المتهم ١١ تهمة تتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في تموز/يوليه ٢٠١٦، مثلما كان متوقعا.

٣١ - ومثلما ورد أعلاه في موجز المحاكمات الجارية، لن تتمكن المحكمة من إتمام إجراءات المحاكمة المتعلقة بالسيد كارادیتش والسيد ملاديتش والسيد هاديتش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو موعد اختتام المحاكمة الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). فالتأخر في القبض على الأشخاص الصادرة بحقهم صكوك اتهام في هذه القضايا الثلاث جعل من المستحيل التقيد بالمواعيد التي قررها مجلس الأمن، حتى وإن بذلت المحكمة أقصى جهودها.

باء - دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٣٢ - استمر تعثر سير المحاكمات بسبب الاضطرار إلى محاكمة من اتهموا بانتهاك حرمة المحكمة؛ إلا أن المحكمة تتخذ ما بوسعها من تدابير لكفالة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن دون التأثير على المحاكمات الجارية.

٣٣ - وصدر حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.3-A) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقضى بقبول اثنين من أسباب الطعن التي قدمها المدعي صديق المحكمة، ورفض اثنين آخرين من أسباب الطعن التي قدمها المدعي صديق المحكمة. وأكد حكم الاستئناف المتعلق بانتهاك حرمة المحكمة عقوبة السجن لمدة ١٨ شهرا المحكوم بها ضد السيد شيشيلي.

٣٤ - وفي قضية رادسلاف كريستيتش (القضية رقم IT-03-95-5/18-R77.3)، تحاكم الدائرة الابتدائية السيد كريستيتش لرفضه الإدلاء بشهادته في قضية كارادیتش. وأصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بدلا من صك الاتهام في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، ومَثُل السيد كريستيتش للمرة الأولى أمام المحكمة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن المقرر بدء المحاكمة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.4-A)، عُدل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أي بتأخر خمسة أشهر عن الموعد المتوقع.

٣٦ - ويعزى التأخر في إصدار حكم الاستئناف في قضية انتهاك حرمة المحكمة إلى مداولات القضاة.

٣٧ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني حاليا طائفة متنوعة من التدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخر في إعداد حكم الاستئناف في قضية انتهاك حرمة المحكمة، وتشمل هذه التدابير إيلاء الأولوية للاستعراض السريع وتنفيذ تعليقات القضاة.

جيم – دعاوى الاستئناف

٣٨ – صدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقبِل حكم الاستئناف بعض أسباب الطعن التي أثارها ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش، ورفض أسباب الطعن التي قدمها الادعاء العام أو اعتبرها باطلة. وأكدت دائرة الاستئناف عقوبة السجن مدى الحياة المحكوم بها على ميلان لوكيتش، وخففت العقوبة الصادرة ضد سريدوي لوكيتش من السجن لمدة ٣٠ عاما إلى ٢٧ عاما.

٣٩ – وصدر حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقضى بإسقاط جميع الأحكام الصادرة بإدانة السيد بيريزيتش.

٤٠ – وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف، وبات من المرتقب أن يصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أي بتأخر شهرين عن الموعد المتوقع. وعُقدت جلسة استئناف في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤١ – ويعزى التأخر في إصدار حكم الاستئناف إلى استبدال قاضية ضمن هيئة المحكمة بسبب استقالتها من المحكمة، وعبء العمل الثقيل الملقى على كاهل قضاة دائرة الاستئناف، والتعقيدات التي لمست خلال صياغة الوثيقة التحضيرية.

٤٢ – ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني حاليا طائفة متنوعة من التدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخر في إعداد حكم الاستئناف. وتشمل هذه التدابير إعادة انتداب الموظفين المكلفين بقضايا أخرى مؤقتا حيثما يسمح الجدول الزمني لعملهم بذلك.

٤٣ – وفي استئناف تقدَّم به الادعاء عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة في قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش (القضية رقم IT-03-95-5/18-AR98bis.1)، عُقدت جلسة استئناف في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونظرا للطابع المعقد للمسائل المثارة، لا يُتوقع صدور حكم الاستئناف حتى تموز/يوليه ٢٠١٣.

٤٤ – وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، عُدِّل الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف، وبات من المرتقب الآن صدوره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أي بتأخر ثلاثة أشهر عن الموعد المرتقب.

٤٥ - ويعزى التأخر في إصدار حكم الاستئناف إلى تعقيدات في القضية تقتضي أعمال تحضيرية إضافية وإلى استعراضها من قِبَل القضاة قبل جلسة الاستئناف. وتعلق أحد التعقيدات غير المتوقعة بمقدِّم الاستئناف ميلان غفيرو. فبعد أن حالت أحواله الصحية في البداية دون مشاركته في القضية المستأنفة، تبيَّن لاحقا أن حالته تسمح بمشاركته في إجراءات التقاضي. إلا أنه توفي بعد أن قدم إخطارا بالاستئناف ومذكرة استئناف. وعندئذٍ أُنهيت إجراءات الاستئناف المتعلقة به. وأجبرت الطبيعة المتغيرة لمشاركة السيد غفيرو في الاستئناف فريق الصياغة على إعادة تنظيم عمله، وأدت إلى إدخال تعديلات متعددة مستنفدة للوقت على الوثيقة التحضيرية.

٤٦ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني حاليا طائفة متنوعة من التدابير للتعجيل بإعداد حكم الاستئناف. وتشمل هذه التدابير ما يلي: تنسيق عمل الفريق فيما يتعلق بأسباب الطعن ذات الصلة، وكفالة الاتساق في صياغة أقسام الوثيقة التحضيرية؛ ورصد الاجتهادات القضائية لدائرة الاستئناف وإدراج التطورات ذات الصلة في مسودات في الوقت المناسب؛ ووضع إشارات إحالة إلى المواد السرية لتيسير حماية تلك المواد في حكم الاستئناف. وإضافة إلى ذلك، يجري تحليل طلبات قبول الأدلة الإضافية في مرحلة الاستئناف واتخاذ القرار بشأنها في أكثر مراحل القضية ملاءمة، مع مراعاة استخدام موارد الموظفين بكفاءة. ومن أجل تجنُّب التأخير التنظيمي المحتمل في استعراض الوثيقة التحضيرية من قِبَل هيئة المحكمة، نسقت دائرة الاستئناف مع قسم خدمات المؤتمرات واللغات بغية ضمان توفير الترجمة الفرنسية للحكم الابتدائي في قضية بوبوفيتش وآخرين للقاضي الناطق بالفرنسية ضمن هيئة المحكمة.

٤٧ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، لم يتغير الإطار الزمني المتوقع لصدور حكم الاستئناف، ويُنتَظَر الآن صدوره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعُقِدت جلسة استئناف على مدار عدة أيام في آذار/مارس ٢٠١٣.

٤٨ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، قدَّم السيد ستانيشيتش والسيد جوبليانين والادعاء إخطارات بالاستئناف. ويُنتَظَر الآن صدور حكم الاستئناف في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويستند هذا التوقع إلى المسائل النابعة من تحليل الحكم الابتدائي والإخطارات بالاستئناف، علاوة على مقارنات بقضايا من نفس الحجم. وعند تقدير الوقت اللازم لإتمام هذا الاستئناف، أُخذت في الحسبان مختلف الأسباب والأسباب الفرعية للطعن، والحاجة إلى معالجة الطلبات التي قد تقدم قبل أو بعد جلسة الاستئناف.

٤٩ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو توليمير، قدَّم السيد توليمير إخطارا بالاستئناف. ويُنتَظَر الآن صدور حكم الاستئناف في آذار/مارس ٢٠١٥. ويستند هذا التوقع

إلى المسائل النابعة من تحليل الحكم الابتدائي والإخطار بالاستئناف الذي قدَّمه السيد توليمير، علاوة على مقارنات بقضايا من نفس الحجم. وعند تقدير الوقت اللازم لإتمام هذا الاستئناف، أُخذت في الحسبان مختلف الأسباب والأسباب الفرعية للطعن، والتعقيدات الكامنة في الإجراءات القضائية التي يقوم خلالها المستأنف بتمثيل نفسه، والحاجة إلى معالجة الطلبات التي قد تقدم قبل أو بعد جلسة الاستئناف.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكما واحدا، ويتعلق بقضية جوستان موغيزي وبروسبير موغيرانيزا ضد المدعي العام. ونظرت دائرة الاستئناف أيضا في دعوى استئناف الحكم الصادر في قضيتي أوغستين نديندىليمانا وآخرين ضد المدعي العام و غريغوار نداهيمانا ضد المدعي العام.

٥١ - وعلى الرغم مما تبذله المحكمة من جهود متواصلة، يُنتظر حاليا، وفقا للتوقعات الواردة في كل من التقرير الذي قدمته المحكمة إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/847) وفي جدول دعاوى الاستئناف الوارد في الضميمة السادسة لمرفق هذا التقرير، أن تواجه المحكمة صعوبة في إتمام دعاوى الاستئناف في قضيتي توليمير، وستانيشيتش وجوبليانين، وأي دعاوى استئناف في قضية برليتش وآخرين، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حسب ما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). ويُنتظر إتمام دعاوى الاستئناف في قضيتي توليمير، وستانيشيتش وجوبليانين بحلول آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥ على التوالي. ولكن إذا ما قُدِّمت أي طلبات استئناف في قضية برليتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، فستقع هذه القضية ضمن ولاية المحكمة، وليس من المرجح أن ينتهي النظر في دعاوى الاستئناف في هذه القضية قبل حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبناء عليه، ستعمل دائرة الاستئناف في المحكمة بصورة متزامنة مع دائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وإذا وقع أحد دعاوى الاستئناف في قضية برليتش وآخرين ضمن ولاية المحكمة، فسوف يستمر العمل المتزامن لدائرتي الاستئناف لفترة طويلة. وستودع طلبات الاستئناف في قضايا هاديتش و كارادیتش وملاديتش وشيشيلي، إن هي قدمت، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وستقع بالتالي ضمن ولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

دال - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٥٢ - ما زالت هيئة المحكمة التي شُكِّلَت للبتّ في طلبات الاطلاع على معلومات سرية للاستفادة منها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المواد ٧٥ (زاي) و٧٥ (حاء) و ٧٥

مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تمارس مهامها بكفاءة، وقد أصدرت أربعة قرارات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

ثالثا – استبقاء الموظفين

٥٣ - يطرح تناقص عدد الموظفين والنقص في عددهم تحديات كبيرة أمام الإتمام العاجل لعمل المحكمة، ومن الممكن أن يُقوِّضا إصلاحات أخرى. وقد اتخذت المحكمة عددا من التدابير لمواجهة تلك التحديات، من بينها استخدام نظام القوائم والحوافز الداخلية مثل تعويض الوقت. بيد أن هذه التدابير لم تكن كافية لمنع تناقص عدد الموظفين.

٥٤ - وقدمت المحكمة طلبات محددة للمساعدة في معالجة تناقص عدد الموظفين، من بينها إنشاء فريق عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إتاحة الفرص لموظفي المحكمة بعد تخفيض حجمها للعمل في كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ واعتماد منحة نهاية الخدمة، على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، لصالح الموظفين الذين ينهون خدمتهم في المحكمة بعد انتهاء عقودهم؛ والسماح بالنظر في تحويل عقود موظفي المحكمة إلى عقود دائمة؛ وحوافز الاحتفاظ بالموظفين؛ والحق في استقدام المتدربين مباشرة لملء الوظائف الشاغرة من الرتبة ف-٢. إلا أنه لم يؤذن سوى بالتدبير الأخير.

٥٥ - وتدرك المحكمة تماما الظروف المالية الصعبة التي تواجه الأمم المتحدة. ولكن تدابير استبقاء الموظفين التي اقترحتها المحكمة كان من شأنها أن تُكلِّف القليل نسبيا وأن تحقق وفورات كبيرة في التكلفة ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيكون دعم الدول الأعضاء لمقترحات المحكمة التي تطرحها في المستقبل فيما يتعلق باستبقاء الموظفين ذا أهمية حاسمة فيما يتعلق بكفالة الالتزام بالمواعيد المتوقعة في هذا التقرير لإتمام المحاكمات الابتدائية ومحاكمات الاستئناف.

رابعا – إحالة القضايا

٥٦ - أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ثماني قضايا، تشمل ١٣ متهما من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، مما أتاح عرض قضايا القادة ذوي الرتب الأعلى على المحاكم في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضا إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية في تحسين علاقات المحكمة بأجهزة القضاء الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وفي تعزيز قدرات تلك

الهيئات القضائية على مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وبالتالي تعزيز سيادة القانون في هذه الدول الجديدة.

٥٧ - واتَّخذ القرارات المتعلقة بإحالة القضايا مجلسُ إحالة عُين خصيصا لهذا الغرض، وجرى في بعض الحالات الطعن في تلك القرارات. ونتيجة لذلك، أحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك، وأحيل متهمان اثنان إلى كرواتيا، ومتهم واحد إلى صربيا. ورُفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظرا لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها. ولم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقا لمعايير الرتب التي حددها مجلس الأمن.

٥٨ - ومن بين ١٣ متهما أحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، تم إنجاز الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وقرر القضاء الصربي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أن حالة الشخص الأخير، وهو فلاديمير كوفاتشيفيتش، لا تسمح بمثوله أمام المحكمة.

خامسا - التوعية

٥٩ - من خلال العمل مع نطاق واسع من الجهات في شتى أنحاء يوغوسلافيا السابقة، واصل برنامج التوعية العمل من أجل توفير معلومات عملية بشأن عمل المحكمة يمكن الاطلاع عليها. وعمل برنامج التوعية أيضا على تيسير المناقشات في يوغوسلافيا السابقة بشأن تراث المحكمة ومسائل أوسع نطاقا تتصل بالعدالة الانتقالية. ووفر العدد الكبير من الأحكام الصادرة عن المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير سياقا هاما لأنشطة التوعية. وكفل المكتب الإعلامي للمحكمة حصول الصحفيين على المعلومات الدقيقة والمحدثة بشأن الأنشطة القضائية وعلى المواد السمعية - البصرية لأجل الاستعانة بها في تقاريرهم.

٦٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أطلق برنامج المحكمة للتوعية الجزء الثاني من مشروع إعلام الشباب الذي وضعه بدعم سخي من حكومة فنلندا. وفي إطار هذا المشروع، نُظِّمت عروض في المدارس الثانوية والجامعات في البوسنة والهرسك وكرواتيا، وفي الجامعات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود. وتتيح هذه العروض للمحكمة الوصول إلى الشباب عبر أنحاء المنطقة وتزويدهم بالمعلومات عن ولاية المحكمة، مع شحذ الوعي بمسائل أوسع نطاقا تتصل بالعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وإضافة إلى ذلك، عُرض لأول مرة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ الفيلم الوثائقي الثاني ضمن سلسلة من الأفلام الوثائقية المنتجة داخليا من قِبَل برنامج التوعية المعنون ”الجرائم المنظورة أمام المحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: بريدور''. ويتناول الفيلم الوثائقي عمل المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في بلدة بريدور في البوسنة والهرسك.

٦١ - وبعد إغلاق المكتبين الميدانيين في بريشتينا وبلغراد في نهاية عام ٢٠١٢، عملا باستراتيجية الإنجاز للمحكمة، واصل المكتبان الميدانيان للمحكمة في بلغراد وسراييفو أعمال الاتصال والتواصل في بلديهما. ونظم هذان المكتبان معا قرابة ٣٠ مناسبة للتوعية. وإضافة إلى ذلك، رحبت المحكمة بآلاف الزائرين من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك بلدان يوغوسلافيا السابقة.

٦٢ - ووسعت المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير نطاق وجودها في منتديات التواصل الاجتماعي. وتبلغ نسبة زائري مواقعها من يوغوسلافيا السابقة ٤٠ في المائة في المتوسط. واستمر تزايد شعبية موقع المحكمة على تويتر حيث تزايد عدد متتبعيه بالمئات، بينما تظل قناة المحكمة على يوتيوب تتمتع بالشعبية، حيث تحقق ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ مشاهدة في السنة. ويظل موقع المحكمة الشبكي أداة رئيسية للتوعية وعرض تراث المحكمة. فقد اطلع زوار من جميع مناطق العالم على أكثر من مليوني صفحة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وشكلت الزيارات من يوغوسلافيا السابقة نسبة ٢١,٥ في المائة. وإضافة إلى ذلك، عُرضت الأنشطة الهامة للمحكمة على صفحتها على الفيسبوك.

٦٣ - ولا يزال برنامج التوعية يواجه تحديات تتعلق بالتمويل. وقد جرى بصعوبة بالغة تأمين الموارد لدعم برنامج الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ من مصدر جديد للتمويل تابع للاتحاد الأوروبي، لكن هذا التمويل ليس مضمونا سوى لاثني عشر شهرا. وتبيِّن مشاكل التمويل المذكورة مدى صعوبة الإبقاء على استقرار البرامج في الحالات التي يتعين فيها جمع الأموال لجميع أنشطة التوعية بشكل مستقل ومنفصل عن التمويل العام الخاص بالمحكمة. وسيواصل برنامج المحكمة للتوعية جهوده في مجال جمع الأموال، مع تأكيد أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ الذي شجعت فيه الجمعية الأمين العام على مواصلة استكشاف تدابير ترمي إلى جمع التبرعات لأجل برنامج التوعية. وتهيب المحكمة بالدول وغيرها من الجهات المانحة أن تواصل تقديم وتعزيز الدعم المقدم لأنشطة التوعية.

سادسا - المجني عليهم والشهود

٦٤ - يسرت المحكمة على مدى عشرين عاما من عملها السفر لما يزيد على ٦٥٠ ٧ شاهدا ومرافقين لهم من جميع أنحاء العالم، بما فيها أماكن متنوعة ونائية في يوغوسلافيا السابقة، تم استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة، وقدمت الدعم لهم. ولولا إقدام

هؤلاء الشهود على الظهور وتقديم أدلتهم بكل شجاعة، لما انعقدت أي محاكمات ولظل الإفلات من العقاب سيد الموقف. إلا أن الكثير من الشهود تعرضوا لمجموعة من الصعوبات الناجمة عن إدلائهم بشهادتهم أمام المحكمة، وموارد المحكمة ببساطة غير قادرة على تلبية جميع احتياجاتهم. وقد عاش العديد من الشهود بالفعل المعاناة وتكبدوا الخسارة جراء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، ولا زالوا في حاجة إلى أشكال متنوعة من الدعم. ويقدم قسم المجني عليهم والشهود التابع للمحكمة دعما لوجستيا ونفسيا – اجتماعيا موسعا للشهود في لاهاي وأماكن أخرى، ويلبي مختلف الاحتياجات المتعلقة بالسن، والحالة الصحية، والسلامة النفسية – الاجتماعية، والمسائل المتعلقة بالسفر وعملية الإدلاء بالشهادة.

٦٥ - وأدى العدد الكبير من الشهود الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهاداتهم في محاكمة كاراديتش إلى نشوء طلب شديد على الخدمات التشغيلية وخدمات الدعم التي يقدمها القسم. وعلاوة على ذلك، تم استدعاء عدد متزايد من الأفراد المحتجزين ليكونوا شهودا في محاكمات جارية. والشهود المحتجزون هم إما أشخاص أدانتهم المحاكم الوطنية أو أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقضون عقوباتهم في دول مختلفة تقوم بتنفيذ الأحكام. والدعم القانوني واللوجستي المطلوب لنقل الشهود المحتجزين إلى المحكمة دعم كبير ويتطلب التعامل مع السلطات الوطنية، وكيانات الهجرة، ووكالات مكافحة الإرهاب.

٦٦ - وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على إتمام أنشطتها، ما زالت تواجه تحديات في ما يتعلق بنقل الشهود. وعلاوة على ذلك، ومع اقتراب إنجاز المحكمة لولايتها، ازداد عدد الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية عملا بالقاعدة ٧٥ (حاء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. فوفقا للمادة ٧٥ (حاء)، يتعين على قسم المجني عليهم والشهود أن يتشاور مع الشهود المشمولين بالحماية قبل إلغاء تدابير الحماية أو تغييرها أو زيادتها وتقديم ردود إلى الدائرة المعنية. ويتلقى القسم في الوقت نفسه عددا كبيرا من الطلبات، عملا بالقاعدة ٧٥ (زاي) من أطراف في محاكمات جارية أمام المحكمة، تتطلب أيضا التشاور مع الشهود وتقديم ردود. وتضع طلبات المساعدة هذه والمشاورات الناتجة عنها ضغطا شديدا على موارد القسم، ولا سيما في سياق تقليص عدد الموظفين.

٦٧ - وساعد القسم في وضع إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية الخاص بتقديم خدمات الدعم والحماية للمجني عليهم والشهود الذي اعتمد قبل إنشاء فرع أروشا والذي سينطبق أيضا على فرع لاهاي. وتجري التحضيرات لنقل وظيفة حماية الشهود إلى الآلية. وسيضمن القسم إبلاغ الشهود وسلطات الدولة المعنية بالمعلومات في هذا الصدد.

سابعا – تعاون الدول

٦٨ – لم يعد هناك أي هارب من العدالة. ويعود الفضل في هذا الإنجاز التاريخي إلى سنوات من الجهود التي بذلها كل من الدول والمدعي العام لتحديد مكان الهاربين ونقلهم إلى المحكمة لمحاكمتهم.

ثامنا – أنشطة قلم المحكمة

ألف – تقديم الدعم للأنشطة القضائية الرئيسية

٦٩ – تمثلت الأولوية الأولى لقلم المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقديم الدعم الكامل للأنشطة القضائية الجارية التي تضطلع بها المحكمة، ومن ثم مساعدة المحكمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بإتمام ولايتها. وقام كل من قسم إدارة أعمال المحكمة وخدمات الدعم، وقسم خدمات المؤتمرات واللغات، ومكتب المساعدة القضائية ومسائل الاحتجاز، ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وقسم المجني عليهم والشهود بمواصلة ترشيد العمليات لكفالة تقديم دعم يتسم بأعلى درجات الكفاءة والفعالية للقضاة والمدعي العام.

باء – الأنشطة المتعلقة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٧٠ – وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تجري الأعمال التحضيرية لافتتاح فرع الآلية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٧١ – وفيما يلي موجز بالأعمال التي تم أو يتم القيام بها تحضيرا للانتهاء من أعمال المحكمة ونقل مسؤولياتها المتبقية إلى الآلية.

١ – نقل مهام المحكمة إلى الآلية

٧٢ – قامت المحكمة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بنقل مهمة إدارة السجلات والمحفوظات إلى الآلية. وتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية المسؤولية عن مركز السجلات المركزية للمحكمة، الذي يضم ما يقرب من ٦٠٠ متر طولي من السجلات غير القضائية من جميع أجهزة المحكمة.

٧٣ – ووفقا للترتيبات الانتقالية الواردة في المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠)، تقوم المحكمة حاليا بالأعمال التحضيرية كي تنقل إلى الآلية بعض المهام القضائية ومهام الادعاء، وكذلك مهام أخرى مسندة إليها، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأحكام، وطلبات المساعدة من السلطات الوطنية، وحماية المجني عليهم والشهود في القضايا

المغلقة ملفاتها وفي الحالات التي يكون فيها شاهد ما مهما بالنسبة للأنشطة القضائية للمحكمة والآلية على حد سواء.

٢ - الإطار التنظيمي للآلية

٧٤ - واصلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مساعدة الآلية في صياغة إطارها التنظيمي لتقديم الخدمات القضائية. واعتمدت الآلية عددا من التوجيهات الإجرائية بما في ذلك التوجيه الإجرائي بشأن العرائض المرفوعة أمام آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وسياسة الأجور بالنسبة للأشخاص الذين يمثلون المتهمين المعوزين في إجراءات الاستئناف أمام آلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ويجري إعداد مزيد من التوجيهات الإجرائية والمبادئ التوجيهية.

٧٥ - وتكفل مشاركة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكثافة في عملية الصياغة تمثيل إطارها القانوني وممارساتها بالقدر الكافي في وثائق الآلية ذات الصلة. وهو الأمر الذي ستنتفي معه الحاجة في جميع القضايا تقريبا لوجود إطارين تنظيميين منفصلين لفرعي الآلية، مما سيؤدي إلى اقتصاد في الموارد.

٣ - أماكن العمل والاتفاق مع الدولة المضيفة

٧٦ - حدد مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) مقر فرعي الآلية في لاهاي وأروشا. وبغية تحقيق وفورات في التكاليف مع أعلى قدر من الفعالية، سيشغل فرع الآلية في لاهاي نفس مقر المحكمة خلال فترة تواجدهما معا. وتساعد المحكمة مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة في التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق مقر مناسب مع الدولة المضيفة وستستمر في مساعدة الآلية في تلك المفاوضات. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق مقر من هذا القبيل، سيظل الاتفاق المبرم بين المحكمة والدولة المضيفة ساريا بشكل مؤقت على فرع الآلية في لاهاي.

٤ - نظام أمن المعلومات الخاص بسجلات المحكمة والآلية والاطلاع عليها

٧٧ - يقود حاليا قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية عملية وضع وتنفيذ سياسات حفظ سجلات المحكمة. ومنذ موافقة الأمين العام على نشرة الأمين العام المعنونة ''المحكمتان الجنائيتان الدوليتان: حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها والاطلاع عليها'' (ST/SGB/2012/3)، أعد القسم ومكتب المسجل وثائق توجيهية وشرعا في تنظيم سلسلة

من الدورات التدريبية لموظفين معينين من المحكمة لكفالة تنفيذ أحكام النشرة بفعالية وكفاءة.

٥ - وضع سياسات الاحتفاظ بالسجلات وحفظها

٧٨ - يضطلع قسم المحفوظات والسجلات بدور القيادة في وضع سياسة شاملة للاحتفاظ بالسجلات بالنسبة للسجلات الموضوعية لجميع أجهزة المحكمة الثلاثة سيستكمل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، باشر القسم مراجعة وتحديث الجداول الزمنية القائمة للاحتفاظ بالسجلات لأغراض المهام الإدارية.

٧٩ - ويواصل القسم العمل اللازم لتنفيذ هذه الجداول الزمنية، بما في ذلك إعداد خطط للتصرف في السجلات لمكاتب المحكمة. وتم الانتهاء من وضع تلك الخطط فيما يخص معظم مكاتب قلم المحكمة ومكتب المدعي العام.

٨٠ - ويعمل كبير موظفي المحفوظات في قسم المحفوظات والسجلات بالتعاون مع قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات في المحكمة ومكاتب أخرى في المحكمة على وضع سياسة للمحكمة فيما يخص البريد الإلكتروني.

٦ - إعداد السجلات تمهيدا لنقلها إلى الآلية

٨١ - ما زالت المحكمة بصدد العمل على مشاريع تتعلق بإعداد سجلاتها الرقمية والمطبوعة تمهيدا لنقلها إلى الآلية. وهي تشمل مشاريع للتدقيق في المجموعات الرئيسية للسجلات الرقمية والورقية وتحسين نوعية فهارسها على نحو يكفل إمكانية الاطلاع عليها واستخدامها في المستقبل.

٨٢ - وتشمل خطط التصرف في السجلات المشار إليها أعلاه إجراءات ينبغي أن تتخذها مكاتب معينة في المحكمة، قبل إغلاقها، بشأن السجلات الرقمية والورقية. وقد واصل قسم المحفوظات والسجلات تقديم المشورة والتوجيه إلى المحكمة وهي تقوم بإعداد سجلاتها قصد نقلها. وأصدر القسم خلال الفترة المشمولة بالتقرير معايير إعداد السجلات ونقلها، وخطط لتقديم إحاطات للمديرين وتنظيم تدريب لموظفين معينين لتزويدهم بتوجيهات بشأن التقيد بهذه المعايير.

٨٣ - وانتهى فريق عامل، تحت قيادة كبير موظفي المحفوظات في القسم، من وضع خطة للاستجابة في حالات الطوارئ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بالنسبة لمستودعات سجلات المحكمة الورقية. وتمكن الخطة المحكمة من الاستجابة لأي كارثة تؤثر

على مستودعاتها المادية واستعادة القدرة على العمل بعدها. ويعمل القسم مع مكاتب المحكمة المسؤولة عن السجلات الورقية لتنسيق تنفيذ هذه الخطة بكفاءة وفعالية.

٧ - الدعم الإداري المقدم للآلية

٨٤ - وفقا لميزانية الآلية، تتولى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقديم خدمات الدعم الإداري. وبناء عليه، ما فتئت المحكمة تتعاون بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة تقديم خدمات إدارية فعالة لفرعي الآلية طوال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨٥ - ويواصل قسم الموارد البشرية بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تسيير جميع عمليات الاستقدام باستخدام نظام إنسبيرا من أجل الوظائف الفنية الخاصة بالآلية. وجرى حتى الآن استقدام أكثر من ٥٠ موظفا عينوا في لاهاي وأروشا وكيغالي. وعلاوة على ذلك، يعد قسم الموارد البشرية لاستقدام موظفين إضافيين من أجل فرع الآلية في لاهاي في إطار التحضير لبدء عمله المقرر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٨٦ - وقد خصص قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع للمحكمة قدرا كبيرا من الوقت والجهد لوضع مقترحات تتعلق بنظم الآلية وبنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وعمل قسما الشؤون المالية التابعان للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تحديد ممارسات وأساليب لترتيبات الآلية المحاسبية والمالية. وحددت أقسام الخدمات العامة حيزا مكتبيا مناسبا لموظفي الآلية وهي تقدم خدمات تتعلق بالسفر والتأشيرات والبريد والنقل.

٨٧ - وتواصل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقديم خدمات الدعم الإداري لفرع الآلية في لاهاي بدون أي مقابل. وتواصل أيضا تقديم خدمات الدعم القضائي المطلوبة بدون أي مقابل، بما في ذلك تكاليف الموظفين المتعلقة بدعم إدارة شؤون المحكمة، وخدمات اللغات، وخدمات الاحتجاز، وخدمات حماية الشهود.

٨٨ - وسيتيح استخدام موظفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومواردهما في الوقت الحالي لفرع الآلية في لاهاي بأن يعمل بكفاءة وأن يخفض إلى أدنى مستوى الاحتياجات إلى تمويل الوظائف ومصروفات التشغيل العامة.

جيم – ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٨٩ – ستعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية معا من أجل إعداد ميزانيات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وستعكس هذه الميزانيات على نحو مناسب توزيع المهام بين الهيئات الثلاث، بما يحقق أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم وتقديم الدعم الكامل في الوقت ذاته لكل من الآلية أثناء إنشائها والمحكمتين أثناء تقليص حجمهما.

دال – تقليص الحجم

٩٠ – لا تزال عملية تقليص الحجم متواصلة. فخلال فترة السنتين الحالية، تتوقع المحكمة إلغاء ١٢٠ وظيفة وفقا لجدول مواعيد المحاكمات وجلسات الاستئناف. وباستخدام عملية الاستعراض المقارن، يتم تعيين موظفين في وظائف محددة يقع عليها الاختيار لإلغائها. وتكون تواريخ انتهاء عقود خدمة الموظفين متناسقة مع التواريخ المقررة لإلغاء وظائفهم. وقد اكتملت في عام ٢٠١١ عملية الاستعراض المقارن الرامية إلى تقليص الوظائف في فترة السنتين الحالية. وتقوم المحكمة الآن بالإعداد لعملية الاستعراض المقارن لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبجراء هذه العملية في أقرب وقت ممكن، تأتى توفير أقصى ما يتيحه التخطيط المالي الحصيف من الأمان التعاقدي للموظفين. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يعتبر عملية تقليص وظائف المحكمة ممارسة مثلى في قيادة عملية تغيير.

هاء – تنفيذ الأحكام القضائية

٩١ – أبرمت المحكمة اتفاقات إطارية أو مخصصة بشأن تنفيذ الأحكام مع الدول الـ ١٧ التالية: إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا. وتعتمد المحكمة اعتمادا كاملا على تعاون الدول من أجل تنفيذ أحكامها.

٩٢ – ويتطلب إنجاز ولاية المحكمة بنجاح عددا كافيا من الاتفاقات التي تتيح نقل جميع الأشخاص الذين أصبحت إدانتهم نهائية. ولذلك، ما زالت المحكمة تواصل جهودها الرامية إلى تأمين مزيد من الاتفاقات لتنفيذ أحكامها القضائية. وأهاب مجلس الأمن في قراره (٢٠١١) ١٩٩٣ بالدول التي لم تقم بإبرام اتفاقات لتنفيذ الأحكام أن تنظر في إبرام مثل هذه الاتفاقات.

واو – مراكز المعلومات

٩٣ – واصلت المحكمة العمل مع السلطات المحلية والشركاء الدوليين بشأن إنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة. وتعهد عمدة بلدية سراييفو، الذي تحظى مبادرته بدعم عضوَي مجلس الرئاسة البشناقي والكرواتي البوسني، بتوفير حيز لمركز معلومات في المكتبة الوطنية التي جرى تجديدها في سراييفو. وفي الوقت نفسه، أبلغت السلطات الكرواتية المحكمة بإمكانية استضافة مركز معلومات في مباني جامعة زغرب إذا اتخذ قرار بإنشاء مركز معلومات في كرواتيا. وسوف تتطلب المبادرتان التمويل والدعم الخارجيين.

٩٤ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، تلقى رئيس المحكمة إخطارا رسميا يفيد أن العضو الصربي البوسني في مجلس الرئاسة يؤيد إنشاء مركزَي معلومات في سراييفو وبانيا لوكا. وتنتظر المحكمة مزيدا من المعلومات من بانيا لوكا في ما يتعلق بالأماكن والموارد الأخرى التي يمكن أن تتعهد بها السلطات المحلية لأجل المشروع.

٩٥ – وتخطط المحكمة لعقد اجتماع آخر مع الشركاء المحليين والدوليين في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ للبدء في إنشاء نموذج مراكز المعلومات المرغوب فيه، وذلك بالاعتماد على مقترح المشروع الذي وضِع في السابق مع الشركاء في هذا المشروع. ويعتبر توافر الدعم المالي الكافي حاسما لنجاح مراكز المعلومات؛ وعليه، تطلب المحكمة إلى المجتمع الدولي دعم المشروع من خلال توفير الأموال اللازمة.

تاسعا – إرث المحكمة وبناء القدرات

٩٦ – تخطط المحكمة لتنظيم أنشطة متواضعة لإحياء الذكرى العشرين لإنشائها. ففي لاهاي، سيكون فيليم – ألكسندر، ملك هولندا، ضيف الشرف في حفل يشمل كلمة رئيسية لوكيلة الأمين العام للشؤون القانونية باتريشيا أوبراين وتأملات لمسؤولين حاليين وسابقين في المحكمة. وسيحضر هذا الحفل مسؤولون من المحكمة وممثلون عن السلك الدبلوماسي في لاهاي. وتقوم المحكمة أيضا بالتخطيط لعقد مؤتمر في سراييفو سيدعى إليه ممثلون من كل أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

٩٧ – وما فتئت المحكمة تعمل مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مشروع إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب من أجل بدء أنشطة إضافية ذات صلة بإرث المحكمة في يوغوسلافيا السابقة. وتشمل هذه الأنشطة التدريب على المهارات لأجل القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في مختلف دول

يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تشارك المحكمة في عقد اجتماعات بين الأقران للقضاة وأقسام تقديم الدعم للشهود في المنطقة.

عاشرا – خلاصة

٩٨ – أدى صدور عدد كبير من الأحكام الابتدائية وأحكام الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى اقتراب المحكمة أكثر من إنجاز ولايتها. وتبين الأنشطة الواردة في هذا التقرير التزام المحكمة المتواصل بإكمال إجراءاتها مع المحافظة على أعلى معايير الإجراءات القانونية الواجبة. وأصبح من المتوقع الآن أن تصدر الأحكام في بعض القضايا بعد المواعيد التي كانت متوقعة في السابق؛ ومع ذلك، فإن المحكمة تبذل قصارى جهدها لتجنب هذا التأخير.

٩٩ – وما انتهاء المحكمة من المحاكمات ودعاوى الاستئناف الأخيرة، بطبيعة الحال، سوى جزء من إنجازاتها. فنجاح المحكمة في متابعة جميع الأفراد الـ ١٦١ الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام هو بمثابة شهادة على تصميم المجتمع الدولي على القيام في المستقبل بمحاسبة أولئك الذين يتهمون بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها. وعلى نطاق أوسع، اضطلعت المحكمة بدور حاسم في استحداث سوابق إجرائية وموضوعية رئيسية في القانون الجنائي الدولي. ولئن كانت المحكمة لا تزال تواجه تحديات في إنجاز ولايتها، فينبغي ألا تحجب تلك التحديات ما حققته من نجاحات أساسية.

١٠٠ – وكان الدعم الثابت من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وفرادى الحكومات التي دعمت الإجراءات القضائية للمحكمة بالعديد من الطرق، حاسما في تحقيق إنجازات المحكمة. ومن هذا المنطلق، تشجع المحكمة مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مواصلة دعم المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة فيما تبذله من جهود استنادا إلى عمل المحكمة.

الضمائم

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الضميمة الأولى

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	الحكم
ألف – الأحكام الابتدائية			
الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ (بحسب الأفراد)			
راموش هارادیناي	قائد جيش تحرير كوسوفو في منطقة دوكاغيين	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بُرّئ عند إعادة المحاكمة جزئيا
إدريس بلاي	قائد وحدة النسور السود الخاصة التابعة لجيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بُرّئ عند إعادة المحاكمة جزئيا
لاهي براهيماي	نائب قائد الأركان الأساسية لمنطقة دوكاغيين التابعة لجيش تحرير كوسوفو	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بُرّئ عند إعادة المحاكمة جزئيا
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حُكم عليه بالسجن المؤبد
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ حُكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ سنة
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغّله الصرب، بانيا لوكا	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣ حُكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ سنة

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	حكم الاستئناف
باء – أحكام الاستئناف			
الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ (بحسب الأفراد)			
ميلان لوكيتش	رئيس وحدة ”النسور البيض“	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حُكم عليه بالسجن المؤبد وتأكد الحكم
سريدوي لوكيتش	عضو في مجموعة قوات صربية بوسنية شبه عسكرية محلية في فيزيغراد	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ خُفّض الحُكم بالسجن الصادر بحقه من ٣٠ إلى ٢٧ سنة
مومتشيلو بيريشيتش	رئيس الأركان العامة للجيش اليوغوسلافي	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ بُرّئ عند الاستئناف

الضميمة الثانية

الاسم	المنصب السابق	تاريخ المثول لأول مرة	بدء المحاكمة
ألف – الأشخاص الموجودون قيد المحاكمة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣			
يادرانكو برليتش	رئيس جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
برونو ستويتش	المسؤول عن وزارة الدفاع، جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
سلوبودان براليك	مساعد وزير الدفاع، جمهورية هرسك – بوسنة الكرواتية	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
ميليفوي بيتكوفيتش	نائب القائد العام، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
فالنتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
بريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
فوييسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
يوفيتشا شتانيشيتش	رئيس أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، أجهزة أمن الدولة، جمهورية صربيا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
رادوفان كاراديتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨	بدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
راتكو ملاديتش	قائد الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	٣ حزيران/يونيه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢
غوران هاديتش	رئيس مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسريم الغربية الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١	بدأت المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ الحكم الابتدائي
باء – الأشخاص الموجودون قيد مرحلة الاستئناف في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣		
فلاستيمير دورديفيتش	مساعد وزير الداخلية في صربيا ورئيس إدارة الأمن العام بالوزارة	٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١
فويادين بوبوفيتش	مقدم ورئيس أمن فيلق درينا بجيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
ليوبيشا بيرا	عقيد، رئيس جهاز الأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
دراغو نيكوليتش	ملازم ثان، عمل رئيسا لجهاز الأمن في لواء زفورنك، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
راديفوي ميليتيتش	رئيس إدارة العمليات والتدريب، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠
فينكو باندوريفيتش	مقدم، قائد لواء زفورنك، فيلق درينا، جيش صرب البوسنة	١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

الاسم	المنصب السابق	تاريخ الحكم الابتدائي
نيكولا شايينوفيتش	نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٢٦ شباط فبراير ٢٠٠٩
نيبويشا بافكوفيتش	قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة اليوغوسلافية ورئيس أركانها العامة	٢٦ شباط فبراير ٢٠٠٩
فلاديمير لازاريفيتش	رئيس أركان/قائد لواء بريشتينا التابع للجيش اليوغوسلافي؛ رئيس أركان/قائد الجيش الثالث للقوات المسلحة اليوغوسلافية	٢٦ شباط فبراير ٢٠٠٩
ستريتين لوكيتش	رئيس أركان، وزارة الداخلية الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا	٢٦ شباط فبراير ٢٠٠٩
ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
ستويان جوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي للأجهزة الأمنية الذي يشغّله الصرب، بانيا لوكا	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣
زدرافكو توليمير	مساعد قائد الاستخبارات والأمن، الأركان العامة، جيش صرب البوسنة	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور (الأمر بدلا من) قرار الاتهام
جيم – الأشخاص الموجودون قيد المحاكمة لانتهاكهم حرمة المحكمة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣		
راديسلاف كرستيتش	قائدة فيلق درينا، جيش صرب البوسنة	٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣

الاسم	المنصب السابق	تاريخ صدور الحكم الابتدائي في قضية انتهاك حرمة المحكمة
دال – الأشخاص الموجودون قيد الاستئناف لانتهاكهم حرمة المحكمة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣		
فوييسلاف شيشيلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الضميمة الثالثة[أ]

ألف - الإجراءات المكتملة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣

ألف - الأحكام الابتدائية الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣	جيم - أحكام الاستئناف الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
١ - هارادينـــاي وآخـــرون IT-04-84bis-T (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)	١ - لوكيتش ولوكيتش IT-98-32/1-A (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)
٢ - زدرافكو توليمير IT-05-88/2-T (١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)	٢ - مومتشيلو بيريشيتش IT-04-81-A (٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣)
٣ - ستانيـــشيتش وجوبليـــانين IT-08-91-T (٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣)	
باء - أحكام انتهاك حرمة المحكمة الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣	**دال - استئنافات أحكام انتهاك حرمة المحكمة الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣**
لا شيء	١ - شيشيلي IT-03-67-R77.3-A (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)
	هاء - القرارات العارضة النهائية الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
	١ - كـــارادينتش IT-95-5/18-AR73.9 (١١ كـــانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)
	٢ - كـــارادينتش IT-95-5/18-AR73.10 (٢٩ كـــانون الثاني/يناير ٢٠١٣)
	واو - قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
	لا شيء

(أ) لم تُدرج في القائمة الواردة في الضميمتين الثالثة والرابعة إلا القرارات العامة.

الضميمة الرابعة

الإجراءات الجارية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣

ألف – الأحكام الابتدائية التي لم يبت فيها بعد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣	جيم – استئنافات الأحكام التي لم يبت فيها بعد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
١ – برليتش وآخرون IT-04-74-T	١ – شاينوفيتش وآخرون IT-05-87-A
٢ – شيشيلي IT-03-67-T	٢ – بوبوفيتش وآخرون IT-05-88-A
٣ – ستانيشيتش وسيماتوفيتش IT-03-69-T	٣ – دورديفتش IT-05-87/1-A
٤ – كارادیتش IT-95-5/18-T	٤ – توليمير IT-05-88/2-A
٥ – ملاديتش IT-09-92-T	٥ – كارادیتش IT-95-5/18-AR98*bis*.1
٦ – هاديتش IT-04-75-T	٦ – ستانيشيتش وجوبليانين IT-08-91-A
باء – أحكام انتهاك حرمة المحكمة التي لم يبت فيها بعد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣	**دال – استئنافات أحكام انتهاك حرمة المحكمة التي لم يبت فيها في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣**
١ – كرستيتش IT-95-5/18-R77.3	١ – شيشيلي IT-03-67-R77.3-A
	هاء – القرارات العارضة التي لم يبت فيها بعد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
	١ – ملاديتش IT-09-92-AR73.1
	٢ – ملاديتش IT-09-92-AR73.2
	واو – قرارات إعادة النظر والإحالة وقرارات الاستئناف الأخرى التي لم يبت فيها بعد في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣
	لا شيء

الضميمة الخامسة

جميع القرارات والأوامر الصادرة، الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣

١ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن الدوائر الابتدائية: ٢٢٦

٢ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن دائرة الاستئناف: ٣٨

٣ - مجموع عدد القرارات والأوامر الصادرة عن رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة: ١١

الضميمة السادسة

جدول قضايا المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف الجارية أمام المحكمة

جدول قضايا المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف الجارية أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[أ]

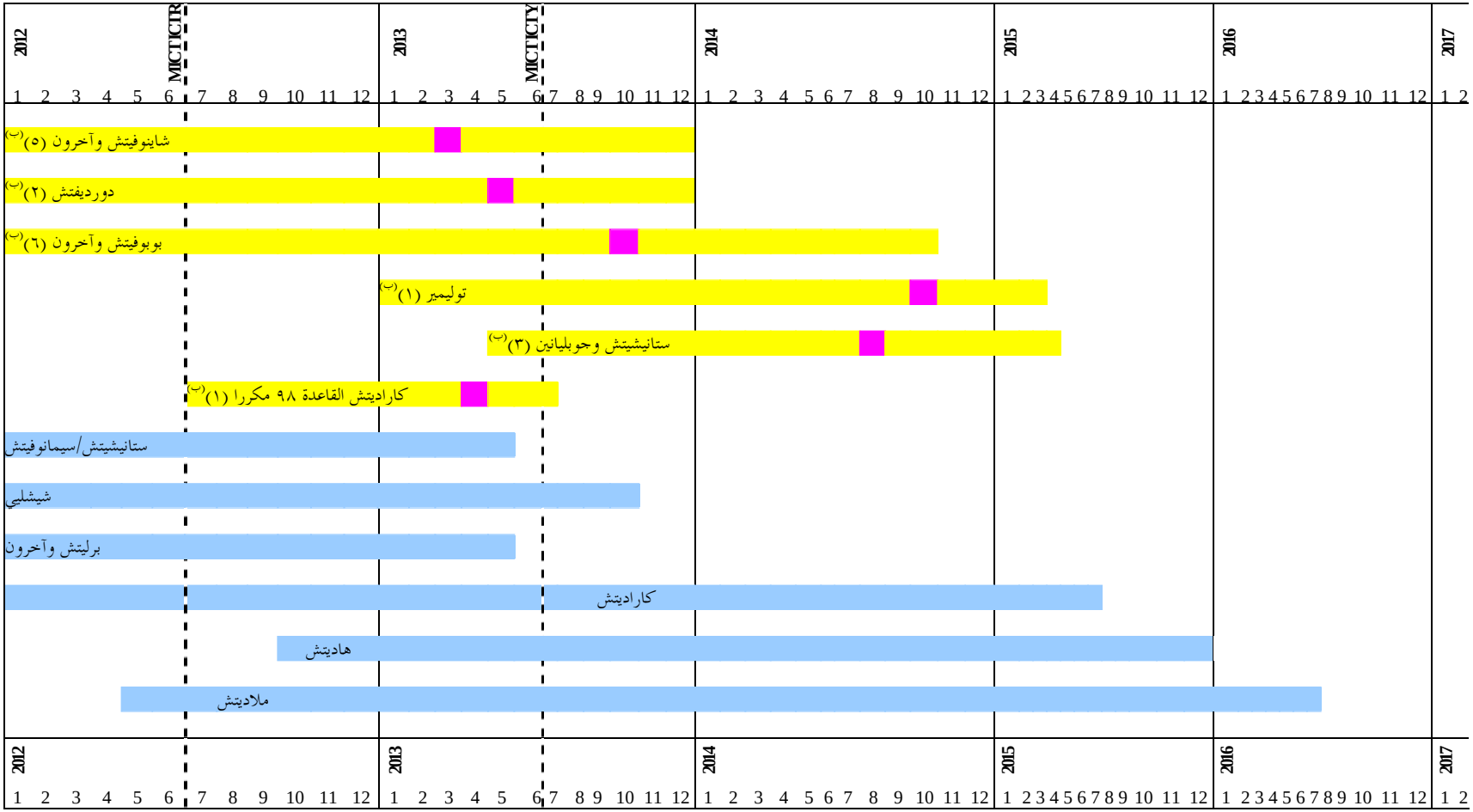

(أ) لا تشمل قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

(ب) عدد المتهمين/المستأنفين، بمن فيهم الادعاء العام.

الاختصارات:

MICI: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ICTR: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ICTY: المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣٤
ثانيا – استكمال المحاكمات الابتدائية وقضايا الاستئناف ٣٦
ألف – لمحة عامة عن التحديات الراهنة ٣٦
باء – آخر المستجدات عن التقدم المحرز في المحاكمات ٣٦
١ – قضية برليتش وآخرين ٣٦
٢ – قضية شيشيلي ٣٧
٣ – قضية (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش ٣٧
٤ – قضية هاراديناي وآخرين (إعادة المحاكمة) ٣٧
٥ – قضية كاراديتش ٣٧
٦ – قضية ملاديتش ٣٩
٧ – قضية هاديتش ٣٩
جيم – آخر المستجدات بشأن سير دعاوى الاستئناف ٤٠
دال – قضايا انتهاك حرمة المحكمة ٤١
١ – راشيتش ٤١
٢ – شيشيلي ٤٢
هاء – أوامر الإذن بالاطلاع على المواد السرية ٤٣
ثالثا – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام ٤٣
ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام ٤٣
١ – التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام ٤٣
٢ – التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام ٤٤

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام ٤٥
٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام..... ٤٦
رابعا - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب ٤٦
ألف - تحديات إعمال المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك..... ٤٦
باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب ٤٧
جيم - الدعم المقدم من مكتب المدعي العام للمحاكمات الوطنية لجرائم الحرب ٤٩
١ - الحصول على المعلومات المسجلة في قواعد البيانات في مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة ٤٩
٢ - نقل الخبرات ٤٩
٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب..... ٥١
خامسا - تخفيض ملاك العاملين والإعداد لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين..... ٥٣
ألف - تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي..... ٥٣
باء - الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (فرع لاهاي) ٥٤
سادسا - خاتمة..... ٥٤

أولا – لمحة عامة

١ – يقدم المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هذا التقرير التاسع عشر عن استراتيجية الإنجاز الذي يغطي التطورات الحاصلة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). فقد واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير التركيز على ثلاث مهام رئيسية، هي: (أ) ضمان سير المحاكمات الثلاث المتبقية (في قضايا كارادينتش وملاديتش وهاديتش) بما ينبغي من الكفاءة والسرعة، وأن تنجز شعبة الاستئناف بفعالية جميع أعمال الاستئناف الحالية وتقوم بالتحضير للكم الكبير من قضايا الاستئناف التي ستقدم قريباً؛ (ب) والقيام، في حدود الموارد المتاحة، بوضع التدابير الإضافية اللازمة لبناء قدرات السلطات في يوغوسلافيا السابقة على الملاحقة القضائية للمتهمين بارتكاب جرائم حرب؛ (ج) والتحضير للمرحلة الانتقالية ونقل مهام مكتب المدعي العام إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٢ – ولقد صدر في الفترة المشمولة بهذا التقرير أحكام نهائية في ثلاث قضايا ابتدائية (هارادينـاي وآخرون، وتوليمير، وستانيشيتش وجوبليانين)، وفي ثلاث قضايا استئنافية (لوكيتش ولوكيتش، وغوتوفينا ومار كاتش، وبيريشيتش)، وفي قضيتين من قضايا انتهاك حرمة المحكمة (راشيتش، وشيشيلي). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، توجد قضيتان في مرحلة عرض أدلة الادعاء (هاديتش، وملاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة عرض أدلة الدفاع (كارادينتش)؛ وثلاث قضايا تنتظر صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية (برليتش وآخرون، وشيشيلي وستانيشيتش، وسيماتوفيتش). وإضافة إلى ذلك، هناك خمس قضايا قيد الاستئناف (شاينوفيتش وآخرون، وستانيشيتش وجوبليانين، وتوليمير، وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش)، وهناك إجراءات استئنافية جارية في قضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة (شيشيلي).

٣ – ولا يزال المدعي العام يحس بالرضا إزاء مستوى التعاون بين مكتب المدعي العام والسلطات في البوسنة والهرسك، وصربيا، وكرواتيا. وحدثت أيضا تطورات إيجابية في التعاون الإقليمي بفضل قيام مكتبي المدعيين العامين في البوسنة والهرسك من جهة، وصربيا، من جهة أخرى، بعد طول انتظار، بإبرام بروتوكول يتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات، وإجراء مناقشة بشأن بروتوكول مماثل بين البوسنة والهرسك، من جهة، وكرواتيا، من جهة أخرى، حتى وإن كان يتعين بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق التدابير التعاونية.

٤ – والذي يهم أكثر حاليا بشأن دول يوغوسلافيا السابقة مدى قدرة المؤسسات الوطنية على إجراء ملاحقات قضائية فعالة على جرائم الحرب، ولا سيما في البوسنة والهرسك. ومنذ

تقديم التقرير السابق للمدعي العام (S/2012/847، المرفق الثاني)، لم يحرَز أي تقدم في قضايا الفئة الثانية المحالة من مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك. ومما يثير القلق أيضا عدم إحراز أي تقدم في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا جرائم الحرب الأخرى في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من إحالة العديد من القضايا من محكمة الدولة في البوسنة والهرسك إلى السلطات على مستوى الكيانين، لم يحرز سوى تقدم طفيف في هذه القضايا ولا يُتوقع أن تتمكن سلطات البوسنة والهرسك من الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب بسبب الكم الكبير من القضايا المتراكمة.

٥ - ولدعم بناء القدرة على إجراء الملاحقات القضائية على جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة والنهوض بأهداف تحقيق المصالحة وسيادة القانون في العقد القادم، يكثف مكتب المدعي العام جهوده الرامية إلى نقل الخبرات والمعلومات إلى السلطات الوطنية. فبالإضافة إلى مجموعة التدابير التي أُعدت على مدى السنوات القليلة الماضية (ترد أدناه بمزيد من التفصيل)، انتهى المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير من إعداد تقييم للاحتياجات في مجال التدريب بهدف تعزيز القدرة على إجراء ملاحقات قضائية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وقد أُطلع الشركاء الدوليون الذين يوجد لديهم نفس الاهتمام ببناء القدرات، وخصوصا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلعوا على التقرير النهائي الذي أعده الخبير الاستشاري لدى مكتب المدعي العام. ويقوم المكتب أيضاً بالتحضير لتعميم التقرير على السلطات المختصة في البوسنة والهرسك. ويُعد هذا العمل خطوة إضافية نحو تيسير النقاش بشأن الاحتياجات التدريبية على الصعيد الإقليمي، وقد حظي التقرير باستقبال إيجابي من الشركاء في المنطقة وفي غيرها. وفي تطور إيجابي آخر، زاد المكتب تركيزه على التدابير التي ستساعد في بناء القدرة على إجراء ملاحقات قضائية على جرائم العنف الجنسي، ولا سيما من خلال تسجيل وتوثيق ما تجمع لدى المكتب من دروس مستفادة وممارسات مقترحة تتعلق بهذه الفئة من القضايا. وساهم المكتب أيضاً في مشروع مشترك مع محاكم أخرى من شتى الأصناف، دولية ومختلطة، لتصنيف الدروس المستفادة والممارسات المقترحة في إجراء ملاحقات قضائية على الفظائع الجماعية.

٦ - وفي إطار الإعداد لموعد افتتاح فرع لاهاي لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أكب المكتب على العمل مع مسؤولي الآلية وموظفيها للتحضير لنقل المهام والقضايا وفقا للترتيبات الانتقالية التي نص عليها مجلس الأمن. وسيتسارع هذا العمل في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل مع شروع فرع لاهاي في مزاولة أعماله.

ثانيا – استكمال المحاكمات الابتدائية وقضايا الاستئناف

ألف – لمحة عامة عن التحديات الراهنة

٧ – لقد أصبح مكتب المدعي العام، مع دنو نهاية فترة ولايته، أكثر انهماكا من أي وقت مضى في بعض من أهم القضايا التي لم يسبق أن عُرضت على المحكمة. وأصبحت إجراءات تعزيز الكفاءة التي صُقلت على مدى الأعوام السابقة، ولا سيما استخدام الأدلة الخطية بدلا من الشهادة الشفهية، تسمح باقتصاد قسط وافر من وقت المحكمة. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لهذه التدابير، تجري المحاكمات الثلاث المتبقية بوتيرة مكثفة، مما يضع ضغوطا كبيرة على أعضاء فريق المحاكمة. ويسعى المكتب باستمرار إلى تحديد سبل جديدة لاستخدام موارده بمرونة وبطريقة مبتكرة لتلبية المتطلبات الكبيرة التي يواجهها حالياً. وبالإضافة إلى هذه المتطلبات، فإن المكتب ملزم بالاضطلاع بالأعمال اللازمة لإنشاء مكتب المدعي العام التابع لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين (فرع لاهاي)، مما أدى إلى زيادة تعقيد الإطار التنظيمي الذي يعمل ضمنه المكتب وإلى الازدواجية في مهام الموظفين بمختلف فئاتهم.

٨ – ويظهر مع مرور الوقت صحة التنبؤ بمواجهة صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين إلى حين الفراغ من القضايا التي بين يدي المكتب. فإن تناقص عدد موظفي المكتب لا يزال يلقي بأعباء غير عادية على كاهل الموظفين المتبقين، إذ يجد هؤلاء أنفسهم مجبرين على النهوض بمهام إضافية متعددة. ويعتمد المكتب على موظفيه لمواجهة تقلبات العمل الناتجة عن التغير المستمر في مواعيد المحاكمات ودعاوى الاستئناف، ولتحمل عبء العمل المتزايد باستمرار. وفي الوقت نفسه، لم يُعثر على حلول لمكافأة هؤلاء الموظفين أو لتأمين استمرار ولائهم للمحكمة. وقد قضى بعضهم معظم حياته المهنية في خدمة المحكمة، واقترب البعض من إتمام ٢٠ عاما من الخدمة في مكتب المدعي العام. ويقر المكتب بما قدمه موظفوه من إسهامات بارزة، لا سيما من أبدى منهم التزاما على مدى وقت طويل بمهمة المكتب، بل منهم من كلفه ذلك تضحية شخصية كبيرة بالتخلي عن مسارات وظيفية أكثر استقرارا وديمومة في نظم أخرى.

باء – آخر المستجدات عن التقدم المحرز في المحاكمات

١ – قضية برليتش وآخرين

٩ – انتهت المحاكمة في هذه القضية التي يُتابع فيها عدة متهمين في آذار/مارس ٢٠١١، وسيصدر الحكم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢ - قضية شيشيلي

١٠ - انتهت هذه المحاكمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وتجري الدائرة الابتدائية حالياً مداولاتها، وما زال الأطراف بانتظار حكم الدائرة المقرر صدوره في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٣ - قضية (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش

١١ - قدم الادعاء مذكرته النهائية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأدلى الادعاء والدفاع ببياناتهما الختامية بين ٢٩ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأُرجئت القضية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وسيصدر الحكم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤ - قضية هارادينياي وآخرين (إعادة المحاكمة)

١٢ - أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بعد إعادة المحاكمة في هذه القضية. وطُلب إلى دائرة ابتدائية مشكلة من جديد إعادة النظر في القضية من حيث عدد من التهم بعينها لأن المحاكمة الابتدائية الأصلية اتسمت بتعرض الشهود لتخويف شديد. وكان من الصعب الحصول على الأدلة اللازمة لنجاح المتابعة، فبرأت غرفة إعادة المحاكمة الابتدائية ساحة المتهمين الثلاثة من التهم التي تشملها لائحة الاتهام المعتمدة في إعادة المحاكمة، حيث رأت الدائرة أن الأدلة لم تكن كافية لإدانة المتهمين. ولم يستأنف الادعاء الحكم، فأُغلقت القضية.

٥ - قضية كارادينتش

١٣ - لا يزال الدفاع يعرض حججه في قضية كارادينتش. وتجري المحاكمة بسلاسة ووفق الجدول الزمني المقرر. ففي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استعمل كارادينتش ١٦١ ساعة من الساعات الثلاثمائة المخصصة له. وفي الفترة نفسها، استخدم الادعاء حوالي ١٧٣ ساعة لمناقشة الشهود، واستعملت الدائرة حوالي ٣٥ ساعة لاستجواب الشهود وللأمور الإجرائية والإدارية.

١٤ - وطلب كارادينتش حضور ١٣٠ شاهداً ليدلوا بشهادات شفوية أو عملا بالقاعدتين ٩٢ مكررا، ومكررا ثانيا، من قواعد المحكمة الإجرائية وقواعد الإثبات. وأدلى خمسة شهود آخرين بإفاداتهم عملا بالقاعدة ٩٢ مكررا ثالثا. وأدلى معظم شهود كارادينتش بإفاداتهم وفقاً للقاعدة ٩٢ مكررا ثانيا، حيث تنص هذه القاعدة على أن المتهم يعتمد على البيان الخطي للشاهد بينما تُعطى للادعاء فرصة لمناقشة الشاهد. ولئن كانت هذه الطريقة

في عرض الأدلة تخفض من الوقت المستغرق في تلقي الشهادة شفوياً بوجه عام، فهي تعني أن الادعاء يستخدم في مقابل ذلك من وقت المحكمة قسطا أوفر مما يستخدمه المتهم بالنظر إلى ضرورة مناقشة شهود الدفاع في حضورهم الشخصي. ومع ذلك، تمكن الادعاء من مناقشة الشهود بكفاءة، حيث استخدم من الوقت قسطا أقل بكثير مما استخدمه كارادیتش لمناقشة الشهود خلال عرض أدلة الادعاء.

١٥ - وإذا استمرت المحاكمة بوتيرتها الحالية، فإن مرافعة الدفاع ستُختتم قبل نهاية عام ٢٠١٣. وليس معروفاً بعد ما إذا كان المكتب سيقدم طعناً، فإذا قدمه فلن يكون بالإمكان تقدير المدة الزمنية التي سيستغرقها الطعن إلا عند نهاية مرافعة الدفاع. ويطعن المتهم في عدد كبير من الوقائع التي بُت فيها وقبلتها الدائرة الابتدائية قبل الشروع في المحاكمة. وقد اعتمد المكتب على هذه الوقائع للحد من حجم الأدلة التي يدلي بها في القضية، وسيكون مآل هذه الوقائع التي بُت فيها بعد اختتام مرافعة الدفاع عاملاً مؤثراً في طول أي قضية للطعن.

١٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا بشأن استئناف كارادیتش للقرار الذي أصدرته الدائرة الابتدائية بموجب القاعدة ٩٨ مكررا وتمسكت فيه بتهمة أخذ الرهائن (التهمة ١١ من لائحة الاتهام). ورفضت دائرة الاستئناف طلب الاستئناف الذي تقدم به كارادیتش، وبذلك تظل تهمة أخذ الرهائن قائمة. ولا تزال المحاكمة جارية في انتظار البت في استئناف الادعاء ضد القرار الذي أصدرته الدائرة الابتدائية بموجب المادة ٩٨ مكررا وبرأت فيه ساحة كارادیتش من تهمة الإبادة الجماعية في عدد من البلديات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢ (التهمة رقم ١ من لائحة الاتهام).

١٧ - ولا تزال أمام مكتب المدعي العام التزامات كثيرة للكشف عن المعلومات بسبب الطلبات الكثيرة التي قدمها كارادیتش بموجب القاعدة ٦٦ (باء)، حيث طلب الكشف عن معلومات تشمل طائفة واسعة من المواضيع التي يرى أنها مواد أساسية في إعداد دفاعه.

١٨ - ولا يزال تناقص عدد الموظفين مشكلة حقيقية في قضية كارادیتش. فقد استقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير اثنان من محامي الادعاء ومن المتوقع أن يفقد الفريق المزيد من موظفيه في الفترة المقبلة. ويُطلب من أعضاء الفريق المتبقين استيعاب مهام إضافية، وتقدم شعبة الاستئناف دعماً بالغ الأهمية بهدف التخفيف من حدة الأثر الذي يخلفه فقدان موظفين أساسيين على سير المحاكمة. إضافة إلى ذلك، سُدت الحاجة العاجلة إلى الموظفين عن طريق تعيين موظفين جدد بعقود قصيرة الأجل، ولكن لا تزال الحاجة ملحة إلى إيجاد استراتيجيات للإبقاء على الموظفين.

٦ - قضية ملاديتش

١٩ - لا يزال الادعاء يقدم مرافعته الرئيسية في المحاكمة الجارية في قضية ملاديتش. ففي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استعمل مكتب المدعي العام ١٠١ ساعة من الساعات المائتين المخصصة له. واستخدم ملاديتش في الفترة نفسها حوالي ٢٠٢ ساعة لمناقشة الشهود، واستعملت الدائرة حوالي ١٧,٢٥ ساعة لاستجواب الشهود وللأمور الإجرائية والإدارية. وطلب المكتب حضور ٨٦ شاهداً ليدلوا بشهادات شفهية أو عملا بالقواعد ٩٢ مكررا، ومكررا ثانيا، ومكررا ثالثا. وفي بداية مرافعة الادعاء، كان المكتب يعتزم دعوة ٢٠٠ شاهد، ولكنه خفض العدد إلى ١٧٠ شاهدا حرصا على سرعة الإجراءات. إلا أن العدد الدقيق لمن سيتعين استدعاؤهم يتوقف على عدد من القرارات التي يُنتظر أن تصدرها الدائرة الابتدائية.

٢٠ - وطلبت هيئة الدفاع في قضية ملاديتش تعليق الجلسات في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ حتى تتمكن من مساعدة المحامين الأعضاء في فريقها في إعداد المذكرات التي ستُقدم أمام دائرة الاستئناف في قضية أخرى. وغيرت الدائرة الابتدائية الجدول الزمني للجلسات لكي يصبح منحصراً في أربعة أيام في الأسبوع خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. ويتوقع الادعاء أن ينتهي من تقديم مرافعته قبل نهاية عام ٢٠١٣، اعتباراً لتقليص عدد الأيام التي تُعقد فيها الجلسات.

٢١ - واستقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير اثنان من محامي الادعاء، ويجري حاليا النظر في التدابير الكفيلة بإيجاد من يعوضهما.

٧ - قضية هاديتش

٢٢ - ظلت المحاكمة الجارية في هذه القضية تسير بوتيرة سريعة. فقد منحت الدائرة الابتدائية في بداية النظر في القضية ١٧٥ ساعة للادعاء كي يقدم خلالها ٨٢ شاهدا. واستخدم الادعاء حتى الآن نحو ٨٥ ساعة لاستجواب ٣٨ شاهداً من الشهود البالغ عددهم ٨٢ شاهداً. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣، قررت الدائرة الابتدائية أن يُستمع إلى أربعة شهود إضافيين في إفادات شفهية، وأن يُخصص لثلاثة شهود آخرين وقت أطول مما توقعه الادعاء. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، منحت الدائرة الابتدائية لمكتب المدعي العام ١٠ ساعات إضافية ليدلي بمرافعته الرئيسية انسجاما مع هذه التعديلات. وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان الدفاع قد استعمل ٧٢ ساعة لمناقشة الشهود، في حين استعملت الدائرة الابتدائية ١٤ ساعة لاستجواب الشهود.

٢٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلنت الدائرة الابتدائية جدولاً زمنيا معدَّلاً لجلسات المحاكمة لأشهر شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣. فبدلاً من عقد الجلسات أربعة أيام في الأسبوع، صارت الدائرة الابتدائية تعقد جلسة متواصلة على مدى أسبوع كامل مرة في كل شهر من هذه الأشهر. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٣، استؤنفت المحاكمة وفق جدولها الزمني السابق القاضي بعقد الجلسات أربعة أيام في الأسبوع. وقررت الدائرة الابتدائية القيام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بزيارة ميدانية إلى المناطق التي لها صلة بالتهم الموجهة لهاديتش. ومن المرجح أن تُختتم مرافعة الادعاء قبل نهاية عام ٢٠١٣. وسيواصل فريق المحاكمة استخدام جميع التدابير الممكنة لضمان الكفاءة في تقديم مرافعته.

٢٤ - واستقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير موظف واحد للشؤون القانونية، وتجري في الوقت الحالي عملية استقدام من يعوضه.

جيم - آخر المستجدات بشأن سير دعاوى الاستئناف

٢٥ - صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أحكام استئنافية في قضية لوكيتش ولوكيتش، وقضية غوتوفينا وماركاتش، وقضية بيريشيتش. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكدت دائرة الاستئناف الأحكام الصادرة بإدانة ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في فيشيغراد في عام ١٩٩٢. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ألغت دائرة الاستئناف أحكام الإدانة الصادرة بحق غوتوفينا وماركاتش على جرائم مرتكبة في منطقة كرايينا في كرواتيا خلال عملية العاصفة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وحكمت بالبراءة. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، ألغت دائرة الاستئناف الحكم الصادر بإدانة بيريشيتش على المساعدة في الجرائم التي ارتكبت في سراييفو وسريبرينيتسا والتحريض عليها. كما ألغت إدانته على أساس تحمله المسؤولية العليا عن الجرائم التي ارتُكبت في زغرب. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت جلسات استئناف في قضية شاينوفيتش وآخرين في الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي قضية دورديفيتش في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ولا تزال الأطراف تنتظر أحكام دائرة الاستئناف. وعُقدت أيضا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في قضية كارادينتش جلسة استماع بشأن الاستئناف الذي قدمه الادعاء وفقا للقاعدة ٩٨ مكررا بخصوص التهمة رقم ١ من لائحة الاتهام (تهمة الإبادة الجماعية المرتكبة في بلديات مختلفة من البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢)، ولا يزال الطرفان ينتظران قرار دائرة الاستئناف. وقُدمت جميع المذكرات في قضية بوبوفيتش ومن المتوقع أن يتقرر موعد الجلسة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٢٦ - وبدأت إجراءات الاستئناف أيضاً في قضيتين أخريين في الآونة الأخيرة. فقد صدر الحكم الابتدائي في قضية توليمير في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقدم توليمير إخطاراً باستئناف الحكم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ولم يقدم الادعاء استئنافاً. وصدر الحكم الابتدائي في قضية ستانيشيتش وجوبليانين في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقدمت الأطراف إخطارات الاستئناف في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وقدم مكتب المدعي العام قبل صدور الحكم التماسا يطلب فيه إلى الدائرة الابتدائية البت في الطرائق البديلة لإسناد المسؤولية وإعادة فتح القضية لتلقي النص الخطي لمقابلة أُجريت مع شاهد استدعته الدائرة الابتدائية. ورُفض التماسا المكتب كلاهما.

٢٧ - وبحلول ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، كان لدى شعبة الاستئناف طعون قدمها الادعاء تمس ١٢ متهماً، بالإضافة إلى ١٣ طعناً قدمها متهمون مدانون ضد إدانتهم و/أو العقوبة الصادرة بحقهم. وقد تضيف شعبة الاستئناف (و/أو ما يقابلها من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين) إلى هذا الكم من الطعون طعوناً أخرى إذا طُعن بالاستئناف في الأحكام الابتدائية التي يُتوقّع أن تصدر قبل نهاية العام في قضية برليتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وقضية شيشيلي.

٢٨ - وتواصل شعبة الاستئناف مساعدة أفرقة المحاكمة في تقديم مذكرات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، وإعداد مذكرات المرحلتين التمهيدية والنهائية للمحاكمة، والبيانات الاستهلالية والختامية، والتماسات المرحلة التمهيدية، والردود على الالتماسات، وسائر المسائل التحضيرية للمحاكمات، بما في ذلك المسائل المحددة الآجال، مثل الردود على الالتماسات العاجلة والكشف عن مواد. ولا تزال شعبة الاستئناف تتولى عدة مهام أساسية تتصل بالمحاكمات، منها تلخيص القرارات الجوهرية والإجرائية التي تهم أفرقة المحاكمة وإبلاغهم بها، والمساعدة في إدارة برنامج التدريب الداخلي بمكتب المدعي العام، وإدارة الاجتماعات الدورية التي يعقدها المستشارون القانونيون.

دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

١ - راشيتش

٢٩ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أيّدت دائرة الاستئناف إدانة راشيتش بتهمة انتهاك حرمة المحكمة. وأكدت دائرة الاستئناف أيضاً الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية بالسجن لمدة ١٢ شهراً ورفضت طعن مكتب المدعي العام ضد قرار الدائرة الابتدائية الذي قضى بوقف تنفيذ ثمانية أشهر من المدة المحكوم بها.

٢ - شيشيلي

٣٠ - أصدرت دائرة الاستئناف ضد شيشيلي حكماً في القضية الثانية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وذلك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكانت الدائرة الابتدائية قد أدانت شيشيلي بتهمة انتهاك حرمة المحكمة بسبب عدم سحبه معلومات سرية متعلقة بشهود المحكمة متاحة للعموم. وأكدت دائرة الاستئناف الحكم الصادر ضد شيشيلي بالسجن لمدة ١٨ شهراً. ولاحظت دائرة الاستئناف أيضاً أن السجن للمدة المحكوم بها قد نفذ بالفعل، بالنظر إلى أن شيشيلي ظل رهن الاحتجاز لمدة إجمالية تفوق كلا من مدة ١٥ شهراً المحكوم بها عليه في القضية الأولى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة ومدة ١٨ شهراً المحكوم بها عليه في القضية الثانية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

٣١ - أما قضية انتهاك حرمة المحكمة الثالثة المرفوعة ضد شيشيلي بسبب تماديه في عدم سحب معلومات سرية متعلقة بشهود المحكمة متاحة للعموم رغم الأحكام الصادرة ضده وما ترتب عليها من أوامر بالقيام بذلك، فهي قيد النظر. واستأنف شيشيلي حكم الإدانة الثالث بانتهاك حرمة المحكمة الصادر عن الدائرة الابتدائية، والقضية معروضة أمام دائرة الاستئناف.

٣٢ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، رفض رئيس المحكمة طلب شيشيلي تنحية ثلاثة من قضاة الاستئناف من هيئة الحكم في قضيته الثالثة المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. وشارك هؤلاء القضاة أيضاً في إصدار قرار قضى بأن شيشيلي تنازل عن حقه في استئناف الحكم الصادر ضده في القضية الثانية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

هاء - أوامر الإذن بالاطلاع على المواد السرية

٣٣ - لا يزال مكتب المدعي العام ينفق موارد هامة لأجل ضمان التقيد بما عدده ٤٢ قراراً من قرارات الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التي تأذن للمتهمين بالاطلاع على المواد السرية في القضايا ذات الصلة بهم. ومنذ التقرير السابق، تم إصدار ثلاثة قرارات للإذن بالاطلاع على المواد السرية وسجل المكتب ٥٩ إشعارا بالتقيد بشأن ٣٤ من القضايا الجارية والمكتملة. واستكمل المكتب أيضاً إجراءات الاستعراض المطلوبة في ٢٢ قراراً فيما يتعلق بست قضايا. والإجراءات الجارية بشأن ثماني قضايا مطلوبة بموجب ١٧ قراراً.

٣٤ - وقد طُلب إنجاز كم كبير من إجراءات الاستعراض وسيتواصل طلب ذلك فيما يتعلق بمحاكمتي كراديتش وملاديتش. وصدرت أُذون مستمرة لعشرة متهمين بالاطلاع على المواد السرية في قضية كراديتش. وتختلف معايير الاطلاع على المواد السرية المأذون به

في كل واحد من هذه القرارات، مما يتطلب القيام بمراجعة منفصلة ودقيقة لكل مُحرَّرٍ سريٍّ وكل إخطارٍ مودعٍ وكل قرارٍ. ويُطلب إنجاز عمل مماثل في قضية ملاديتش، التي مُنح فيها أربعة متهمين أُذوناً مستمرة بالاطلاع على المواد السرية. وستتطلب هذه القرارات إجراء استعراض مستمر وإيداع إخطارات دورية طوال مدة المحاكمات.

ثالثا – تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٣٥ – لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على تعاون الدول معه تعاوناً كاملاً حتى يتمكن من إتمام ولايته بنجاح، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

ألف – التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٣٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب مكتب المدعي العام من دول يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، أن تتعاون معه. ولتعزيز هذا التعاون وتقييمه، واصل المكتب إقامة حوار مباشر مع السلطات الحكومية وغيرها من السلطات في كل من هذه البلدان الثلاثة، بما في ذلك المسؤولين في مكاتب الادعاء العام الوطنية. واجتمع المدعي العام مع المسؤولين في بلغراد في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ وفي سراييفو في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ من أجل مناقشة التعاون وغيره من المسائل. وسيقوم المدعي العام بزيارة إلى كرواتيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو لحضور المؤتمر السنوي للمدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة الذي سيُعقد في بريوني لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

١ – التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

٣٧ – في حين تتواصل آخر ثلاث محاكمات في المحكمة، تواصل صربيا القيام بدور هام في ضمان إتمام عمل مكتب المدعي العام بنجاح. وخلال الاجتماعات المعقودة في بلغراد، أكد ممثلو حكومة صربيا من جديد تعهداتهم السابقة بمواصلة التعاون مع المكتب.

(أ) المساعدة في الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف

٣٨ – يظل اطلاع مكتب المدعي العام على الوثائق والمحفوظات في صربيا عاملا مهما في إجراءات الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف الجارية في المحكمة. وعموماً، بذلت صربيا عناية مستمرة في الرد على طلبات المكتب للحصول على المساعدة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل المكتب ٢١ طلباً لتقديم المساعدة إلى صربيا، فاستجابت لها

حكومة صربيا على نحوٍ وافٍ. ويواصل المجلس الوطني للتعاون، وهو السلطة المركزية المسؤولة عن تسهيل الرد على طلبات الحصول على المساعدة المقدمة من المكتب، الاضطلاع بدور قيِّم في تنسيق عمل الجهات الحكومية المسؤولة عن معالجة طلبات المكتب للحصول على المساعدة.

٣٩ - وبالمثل، واصلت السلطات الصربية، في الفترة المشمولة بالتقرير، تيسير وصول المكتب إلى الشهود، وشمل ذلك مثولهم أمام المحكمة. فقد بُلِّغت أوامر الحضور في الوقت المحدد، ونُفِّذت أوامر المحكمة، ورُتِّبت المقابلات مع الشهود. وقدمت الهيئات القانونية وهيئات إنفاذ القانون ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المدعي العام المكلف بجرائم الحرب، مساعدة قيّمة للمكتب.

٤٠ - وسيواصل المكتب طلب التعاون من صربيا دعماً لعمله المتصل بالقضايا الجارية في الأشهر القادمة. ويطلب المكتب من السلطات الصربية أن تستمر في السير على نهجها في الاستجابة السريعة والفعّالة لطلبات المساعدة، نظراً لتسارع وتيرة المحاكمات الثلاث المتبقية.

(ب) التحقيق في شبكات الهاربين

٤١ - في أعقاب اعتقال آخر الهاربين من المحكمة، ملاديتش وهاديتش، تعهدت صربيا بتقديم معلومات شاملة إلى مكتب المدعي العام توضح الكيفية التي تمكّن بها عدد من الهاربين من الإفلات من العدالة لفترة طويلة قبل إلقاء القبض عليهم. وتعهّدت صربيا أيضاً بإجراء التحقيقات اللازمة ومقاضاة الأفراد الذين ساعدوا على إيواء الهاربين أثناء فرارهم. ويلاحظ المكتب أن العمل الذي تقوم به صربيا فيما يتعلق بشبكات الهاربين عمل متواصل، ويشجع السلطات الصربية على ضمان الانتهاء من النظر في هذه المسألة بطريقة سريعة وفعالة.

٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٤٢ - يواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا حتى يتسنى استكمال إجراءات الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف بكفاءة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، أرسل المكتب ستة طلبات للمساعدة إلى كرواتيا. ويظل طلبان قيد الإنجاز، وإن كان قد ورد ردّ جزئي على أحدهما. لكن الرد على أي من الطلبين لم يتأخر عن موعده بعد. وقد أتاحت كرواتيا أيضاً الوصول إلى الشهود كما قدمت الأدلة على النحو المطلوب. وسيواصل المكتب الاعتماد على تعاون كرواتيا في الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف المقبلة.

٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

(أ) المساعدة في الدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل مكتب المدعي العام ٢٢ طلباً للمساعدة إلى البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالدعاوى الابتدائية ودعاوى الاستئناف الجارية. ولا يوجد أي طلب قيد الإنجاز. وردت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على صعيد الدولة أو على مستوى الكيانين، بسرعة وبشكلٍ كافٍ على أغلب طلبات المكتب المتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضاً مساعدة قيِّمة في مسائل حماية الشهود كما يسَّرت مثولهم أمام المحكمة. ومع تقدم عمل المكتب المتصل بالقضايا، سيواصل المكتب الاعتماد على مساعدة مماثلة من البوسنة والهرسك.

(ب) متابعة مواد التحقيق التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك

٤٤ - لا يزال المدعي العام يشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفئة الثانية التي أحالها مكتب المدعي العام إلى سلطات البوسنة والهرسك في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد أنجزت ٤ قضايا فقط من أصل ١٣ قضيةً. ولاحظ المدعي العام في تقريره السابق أن بعض التقدم قد أُحرز، حيث صدرت قرارات الاتهام فيما يتعلق بثلاث قضايا. ولكن منذ ذلك الحين، لم تستجد أي تطورات في أي من القضايا المعلقة ولن يكتمل الإنجاز في الموعد المعلن الذي حدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤٥ - واجتمع المدعي العام مع المدعي العام الجديد في البوسنة والهرسك في سراييفو في نيسان/أبريل ٢٠١٣ الذي قال إن مكتبه سيبذل المزيد من الجهود لمعالجة المسألة. وسعياً لمساعدة الإدارة الخاصة بجرائم الحرب على الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، اتفق المدعي العام مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك على زيارة البلد مجددا في الأسابيع المقبلة لمناقشة الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها بغية إنجاز قضايا الفئة الثانية.

٤٦ - ويأمل المدعي العام أن تتمكن سلطات البوسنة والهرسك أيضاً من استكمال التحقيقات الناشئة عن المواد المحالة من مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالجرائم الموثقة في القضايا المحالة من مكتب المدعي العام التي لم تصدر بشأنها عن المحكمة قرارات اتهام.

٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٤٧ - لا يزال الدعم الذي تقدمه دول من خارج يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية عاملاً لا غنى عنه لإتمام النظر في القضايا المعروضة على المحكمة بنجاح. والمساعدة مطلوبة للحصول على الوثائق والمعلومات والوصول إلى الشهود، وهي مطلوبة كذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك نقلهم.

٤٨ - ويقر مكتب المدعي العام بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

٤٩ - ويقوم المجتمع الدولي أيضاً بدور هام في تقديم حوافز لدول يوغوسلافيا السابقة حتى تتعاون مع المحكمة. وسياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة باشتراط التعاون مع المحكمة، التي تربط إحراز التقدم في طلبات العضوية في الاتحاد بإبداء التعاون الكامل مع المحكمة، تظل أداة فعالة لضمان استمرار التعاون مع المحكمة وترسيخ سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

رابعا - الانتقال من المحكمة إلى الملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٥٠ - حيث تقترب المحكمة أكثر من إنجاز ولايتها، لا يزال مكتب المدعي العام ملتزماً بتعزيز الملاحقات القضائية الفعالة لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. فهو يعزز دوره في مجال بناء قدرات نظرائه الوطنيين على مواصلة عملية المساءلة التي بدأتها المحكمة. فالملاحقة القضائية الفعالة لجرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة أمر أساسي لعملية تقصي الحقائق والمصالحة. وتتوقف المساءلة عن هذه الجرائم على نجاح الملاحقات القضائية الوطنية بقدر ما تتوقف على الإنجاز الفعلي للقضايا الأخيرة المعروضة على المحكمة.

٥١ - وقد أُحرز بعض التقدم في الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب في بلدان يوغوسلافيا السابقة، لكن لا تزال هناك صعوبات كبيرة، ولا سيما في البوسنة والهرسك.

ألف - تحديات إعمال المساءلة عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك

٥٢ - يظل التقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك محدوداً. ورغم مباشرة ٢٤ قضية ضد ٤٢ فرداً في عام ٢٠١٢ وإجراء ملاحقات

قضائية في إطار ١٦ قضيةً، لا يزال هناك كم كبير من القضايا المتراكمة. والتوقعات ضئيلة أو منعدمة لكي تلتزم سلطات البوسنة والهرسك بموعد عام ٢٠١٥ المحدد في إطار الاستراتيجية.

٥٣ - ووفقاً للمدعي العام الجديد، أحيل نحو ٣١٨ قضية من الدولة إلى الهيئات القضائية على مستوى الكيانين. ولكن، منذ أن تمت هذه الإحالة، لم يتلق مكتب المدعي العام أي طلبات للحصول على المساعدة من السلطات في أي من الكيانين و لم يُحرز سوى القليل من التقدم في معالجة هذه القضايا على مستوى الكيانين. ونظراً لإحراز تقدم محدود، يظل كم كبير من القضايا متراكما.

٥٤ - ولا بد من اتخاذ تدابير شاملة لجعل الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب تتسم بالفعالية على مستوى الكيانين، ويشمل ذلك تعيين مدعين عامين إضافيين وغيرهم من الموظفين المؤهلين في الكيانين وإتاحة ما يكفي من الموارد. وإذا لم تُتح هذه الموارد الكافية بشكل موازٍ، فإن الإحالة الجارية للقضايا من الدولة سيكون أمراً غير مجدٍ. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المحاكم على مستوى الكيانين، حتى يتسنى التغلب على المشاكل المتعلقة بحماية الشهود، التي تشكل تهديداً خطيراً لإقامة العدل، في سياقات منها سياق جرائم العنف الجنسي. ويجب على القادة السياسيين من جميع الأطراف إبداء الالتزام الصادق بإدخال تحسينات جذرية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. ويشجع المدعي العام السلطات المسؤولة تشجيعاً قوياً على أن تتيح الموارد اللازمة لذلك.

باء - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب

٥٥ - يواصل مكتب المدعي العام تشجيع تحسين مستوى التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، وهذا أمر ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة. ومن دواعي سرور المدعي العام أن يُبلغ بأن مكتبي المدعي العام في البوسنة والهرسك وصربيا قد وقعا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بروتوكولاً يتعلق بتبادل الأدلة والمعلومات في قضايا جرائم الحرب. وإذا ما نفذ هذا البروتوكول بشكل صحيح، فمن شأنه أن يمهد الطريق أمام إحالة الأدلة في ما بين البوسنة والهرسك وصربيا وأن يقدم حلولاً عمليةً لمشاكل من قبيل التحقيقات الموازية. ويشكل ذلك أيضاً خطوة هامة نحو معالجة مسألة تراكم القضايا في البوسنة والهرسك. واتفق مكتبا المدعي العام في الدولتين المعنيتين على عقد اجتماعات شهرية لمناقشة البروتوكول وأبلغا مكتب المدعي العام أنهما قد شرعا فعلاً

في تبادل المعلومات بشأن عدد من القضايا. ويشجع المدعي العام السلطات في كلا البلدين على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ البروتوكول. ومن المشجع أن مكتبي المدعي العام في البوسنة والهرسك وكرواتيا ينظران في أمر إبرام بروتوكول مماثل.

٥٦ - ومع ذلك، ستبقى التحديات ماثلة على المستوى القضائي ما لم يتم إجراء الإصلاحات. فالمؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة ما زالت تواجه تحديات خطيرة في تنسيق أنشطتها، مثل القيود القانونية التي تعوق تسليم الأظِنَّاء، والتي تعرقل باستمرار إجراء التحقيقات الفعالة. ولا بد أن تتخذ السلطات السياسية والقانونية في المنطقة إجراءات عاجلة لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. ويمثل تحسين التعاون بين جميع بلدان المنطقة في التصدي للجريمة المنظمة سابقةً ذات أهمية. فعلى سبيل المثال، وقعت كرواتيا وصربيا ونفذتا اتفاقا بشأن تسليم رعاياهما عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة. كما تبادلت البوسنة والهرسك وصربيا نص اتفاق بشأن هذه المسألة، ويُتوقع أن تُنجز صيغته النهائية في المستقبل القريب. وتعتزم البوسنة والهرسك التوقيع على اتفاقات مع كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود في الأشهر المقبلة. وثمة حاجة ملحة لالتزام مماثل، على المستويين السياسي والتنفيذي، بمعالجة مسألة الملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب.

٥٧ - وأعرب المدعي العام في تقريره السابق عن الانشغال إزاء اعتماد حكومة كرواتيا السابقة لقانون يلغي جميع قرارات الاتهام الصادرة عن السلطات الصربية ضد مواطنين من كرواتيا. ويظل هذا القانون قيد الاستعراض من جانب المحكمة الدستورية الكرواتية. ويكرر المدعي العام الإعراب عن قلقه لأن هذه المبادرة التشريعية، إذا ما أقرت، ستقوض التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب.

٥٨ - ومن العناصر الأخرى الهامة فيما يتعلق بتعزيز المساءلة والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة اتخاذ إجراءات فعالة لحل مشكلة الأشخاص المفقودين، بوسائل منها مواصلة استخراج الجثث من المقابر الجماعية. وقد أعربت جماعات الناجين من النزاع، مراراً، عن إحباطها الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في استرجاع الجثث، مما يؤدي إلى تفاقم شعورها بالأسى. ويتعين على السلطات في المنطقة أن تعيد التركيز على التحقيق بشأن مواقع المفقودين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. وينبغي أن يُجعَل تحسين هذه الحالة أولويةً في الأشهر المقبلة.

جيم – الدعم المقدم من مكتب المدعي العام للمحاكمات الوطنية لجرائم الحرب

٥٩ – يكثف مكتب المدعي العام الجهود الرامية إلى مساعدة بلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح أكبر مع القضايا المتبقية الكثيرة المتعلقة بجرائم الحرب. ويقود الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في المكتب، في إطار توجيهات المدعي العام، جهود المكتب من أجل تيسير العمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المعروضة على المحاكم المحلية، وذلك من خلال نقل المعلومات والخبرات.

١ – الحصول على المعلومات المسجلة في قواعد البيانات في مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة

٦٠ – واصل مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تقديم معلومات لمساعدة السلطات الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وزاد عدد الطلبات الواردة في هذا الفترة مقارنة بالفترة السابقة. ففي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وردت إلى مكتب المدعي العام ١٠٥ طلبات جديدة من طلبات المساعدة. وكان ٩١ منها مقدما من السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. ووردت غالبيتها (٥٦ طلبا) من البوسنة والهرسك، بينما ورد ٢٥ طلبا من كرواتيا و ١٠ طلبات من صربيا. إلا أن بعض هذه الطلبات كان واسع النطاق واقتضى الرد عليها الإفصاح عن مواد بمئات الصفحات. واضطلع المدعون العامون المعنيون بالاتصال (انظر الفقرة ٦٤ أدناه) الذين يمارسون مهامهم في المنطقة ويعملون مع المكتب بدور رئيسي في تيسير إعداد الردود على هذه الطلبات. وورد أيضا ١٤ طلبا من مكاتب المدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون في دول أخرى.

٦١ – ورد مكتب المدعي العام أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ما مجموعه ٨٢ طلبا من طلبات المساعدة. وكان ٧٠ من هذه الردود يتعلق بطلبات واردة من السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وقد أرسلت غالبية الردود إلى البوسنة والهرسك (٥٥)، وأرسل ١١ رداً إلى كرواتيا و ٤ ردود إلى صربيا. وأرسل ١٢ رداً إلى السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون في دول أخرى.

٦٢ – وواصلت السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة أيضا استخدام العمليات المنشأة بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتبعة في المحكمة من أجل الاطلاع على مواد سرية من قضايا المحكمة حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، رد مكتب المدعي العام على ثلاثة طلبات بموجب القاعدة ٧٥ (حاء) وردت من السلطات القضائية في المنطقة، وقدم المكتب ثلاثة طلبات بموجب القاعدة ٧٥ (زاي).

٦٣ - ورغم أن عددا كبيرا من طلبات المساعدة ورد من سلطات على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك، على النحو المشار إليه أعلاه، فإنه لم ترد حتى الآن أي طلبات على مستوى الكيانين، على الرغم من تزايد مسؤوليتهما عن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. ولتعزيز اطلاع السلطات من كافة المستويات في البوسنة والهرسك بفعالية أكبر على مواد المحكمة، بما في ذلك قواعد بيانات المكتب، يجري حاليا وضع ترتيبات لحلقة دراسية بشأن المعلومات يعقدها المكتب في البوسنة والهرسك في الأشهر القادمة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على تمويل هذه الحلقة الدراسية، التي ستركز على عملية تقديم المشورة والتوجيه العمليين للسلطات في البوسنة والهرسك.

٢ - نقل الخبرات

٦٤ - دخل مشروع ''المدعين العامين المعنيين بالاتصال'' المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة عامه الرابع من التشغيل، وما زال يشكل عنصرا محوريا من عناصر استراتيجية المكتب الرامية إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة في مجال قضايا جرائم الحرب. ويستطيع ثلاثة مدعين عامين معنيين بالاتصال في المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك، وواحد من كرواتيا، وواحد من صربيا) يعملون مع مكتب المدعي العام في لاهاي الاطلاع على قواعد بيانات محددة خاصة بالمكتب ويزودون بمعلومات بشأن منهجية البحث المستخدمة في المكتب. ويمكن لهم أيضا التشاور مع الخبراء الداخليين بشأن المسائل ذات الصلة والعمل بصفتهم جهات اتصال لغيرهم من المدعين العاملين في المنطقة. ويواصل المدعون العامون المعنيون بالاتصال أيضا تيسير الردود على طلبات بلدانهم الحصول على المساعدة التي توجهها أفرقة المحاكمة التابعة للمكتب.

٦٥ - وفي إطار هذا المشروع، يعمل مهنيون قانونيون شباب من يوغوسلافيا السابقة، ملتزمون بالعمل في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب، أيضاً كمتدربين في مكتب المدعي العام في لاهاي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، بدأت مجموعة جديدة من المهنيين القانونيين الشباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا فترتهم التدريبية التي تستغرق ستة أشهر. ويدُعي أيضا أعضاء هذه المجموعة، خلال الوقت الذي يقضونه في لاهاي، إلى حضور محاضرات وعروض بشأن المواضيع المتصلة بعمل المكتب والمحكمة بصفة عامة. ويأمل المكتب، باستثماره في تعليم وتدريب هؤلاء المهنيين القانونيين الشباب، أن ينقل الخبرات التي يمكن أن تبني القدرات في المؤسسات المحلية من أجل إحراز تقدم في قضايا جرائم الحرب التي تنظرها.

٦٦ - ولا تزال جودة العمل الذي يقوم به المهنيون القانونيون القادمون من بلدان المنطقة العاملون مع موظفي المكتب في لاهاي، وكفاءتهم المهنية، ودرجة تفانيهم في العمل، مرتفعة.

ويبدي المشاركون في المشروع قدرة على التعلم السريع والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم في المكتب. وتؤكد الملاحظات التي وردت من جميع الجهات المرتبطة بالمشروع قيمته في بناء القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية مع القضايا المعقدة المتعلقة بجرائم الحرب. ومما يبين قيمة المشروع بدرجة أكبر قيام الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بتأكيد تمويله المشروع إلى نهاية عام ٢٠١٤. ويساور المكتب شعور متواصل بالامتنان للاتحاد الأوروبي لما يقدمه من دعم مستمر.

٦٧ - وبناء على نجاح البرامج القائمة، قام مكتب المدعي العام بتحديد سبل أخرى تتيح نقل خبراته إلى السلطات الإقليمية. ومثلما ذكر في التقرير السابق للمدعي العام، شرع المكتب في العمل على وضع دليل لمقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي سيسجل أفضل الممارسات المتبعة في المكتب والدروس المستفادة في مجال مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وسيكون الدليل موردا سهل الاستعمال وموجها لتلبية احتياجات المهنيين للمساعدة في مقاضاة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، وسيصمم أيضا مع مراعاة التركيز على جانب بناء القدرات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التمويل للمرحلة الأولى من المشروع لوضع الدليل. وتمثلت هذه المرحلة الأولى في إجراء مشاورات متعمقة مع موظفي المحكمة الحاليين والسابقين الذين عملوا في المحاكمات المتعلقة بجرائم العنف الجنسي، ومشاورات مع نظراء في يوغوسلافيا السابقة، واستكمال بيان تفصيلي للدليل المقترح.

٦٨ - وفي مبادرة أخرى، قام مكتب المدعي العام، بالتعاون مع نظرائه في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الخاصة للبنان، والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، بوضع الصيغة النهائية ''للخلاصة وافية للدروس المستفادة والممارسات المقترحة''. وقد نشرت هذه الخلاصة على الموقع الشبكي للرابطة الدولية للمدعين العامين. وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاع المدعين العامين الدوليين والمدعين العامين الوطنيين المشاركين بنشاط في الرابطة على خبرة مكاتب الادعاء العام المختلفة في مجال محاكمة مرتكبي الفظائع الجماعية وإتاحة رؤاها في هذا المجال لهم.

٣ - تقييم الاحتياجات الإقليمية في مجال التدريب

٦٩ - تمثل مشاركة موظفي المكتب في مبادرات التدريب الإقليمية وسيلة متزايدة الأهمية لنقل خبرات المكتب إلى المدعين العامين وغيرهم من العاملين على قضايا متعلقة بجرائم الحرب على الصعيد الوطني في يوغوسلافيا السابقة. ويشغل المكتب، بفضل ما اكتسبه من خبرة ومعارف بالغة الأهمية على مدى العقدين الماضيين، مركزا فريدا يؤهله لتوفير

التدريب لنظرائه في المنطقة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كثف المكتب جهوده لضمان وضع برنامج تدريب إقليمي منسق وفعال يستفيد إلى أقصى حد من خبرات المكتب الداخلية والدروس المستفادة.

٧٠ - وعلى وجه الخصوص، أنهى مكتب المدعي العام، منذ تقريره السابق، بمساعدة من أحد كبار الخبراء وبالتنسيق الوثيق مع شركاء دوليين لهم مصلحة أيضا في بناء قدرات البوسنة والهرسك في مجال المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بتقييم الاحتياجات التدريبية للموظفين في البوسنة والهرسك العاملين في قضايا تتعلق بجرائم الحرب. وقد أطلع شركاء المكتب الرئيسيين، بمن فيهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التقرير النهائي الذي يتضمن مجموعة من التوصيات الملموسة، ويقوم المكتب حاليا بالتحضير لتوزيع التقرير على السلطات المعنية في البوسنة والهرسك. وقد أحدث التقرير بالفعل تأثيرا إيجابيا في المنطقة. وهو يشكل خطوة إضافية صوب تيسير مناقشات مركزة بشأن احتياجات التدريب الإقليمية. ويقترح وضع استراتيجية منسقة وفعالة لتحسين الإجراءات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب عن طريق وضع برنامج تدريب منظم وشامل يشتمل على آليات تضمن ديمومة أثره.

٧١ - ويواصل مكتب المدعي العام الحوار مع شركائه، لا سيما الاتحاد الأوروبي، لتحديد أفضل السبل لتنفيذ المقترحات الواردة في التقرير. ويمثل بناء القدرات من خلال برامج التدريب الإقليمية بؤرة اهتمام كبيرة للاتحاد الأوروبي في سياق الحوار المنظم بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن العدالة الجاري في إطار عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. وما فتئ المكتب يشارك في الاجتماعات المعقودة في إطار الحوار المنظم ويرحب بإتاحة الفرصة لمواصلة العمل مع الاتحاد الأوروبي بشأن عنصر التدريب الإقليمي في الحوار.

٧٢ - ويأمل المكتب أن تشهد الأشهر القادمة إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، من خلال الحوار المنظم وغيره من الآليات الرامية إلى بناء القدرات.

خامسا – تخفيض ملاك العاملين والإعداد لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ألف – تخفيض عدد الوظائف في مكتب المدعي العام ودعم موظفي المكتب في عمليات التحول الوظيفي

٧٣ – يضم مكتب المدعي العام حاليا ما مجموعه ١٧٥ موظفا. وسيخفض عدد الوظائف في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ومع انخفاض الملاك الوظيفي، يقوم المكتب في الوقت الراهن بإعادة تنظيم حيزه المكتبي لتيسير تجميع كل عمليات المحكمة في نهاية المطاف في مبنى واحد.

٧٤ – ويعمل المكتب بنشاط على دعم التدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين على الانتقال من عملهم في المحكمة إلى الخطوة التالية في حياتهم الوظيفية. وقد أصبح عدد كبير من موظفي المكتب على درجة عالية من التخصص في التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية الدولية، ولكنهم لا يجدون إلا فرصا قليلة لمواصلة العمل في هذا المجال. ومن مصلحة المجتمع الدولي أن يكفل عدم هدر الخبرة المتراكمة في المكتب، وأن تُستخدم بدلا من ذلك في مساعي السلام والعدالة والمساءلة في المستقبل بعد إغلاق المحكمة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، يسر المكتب تدريب موظفيه لتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء مسجلين في قائمة الأفراد المتاحين للعمل في لجان التحقيق في إطار الاستجابة السريعة في مجال العدالة. ويواصل المكتب أيضا دعم المبادرات الجارية التي اتخذتها المحكمة لمساعدة الموظفين خلال هذه العملية الانتقالية، مثل تقديم المشورة الوظيفية، وهو العمل الذي يقوم به مكتب الانتقال الوظيفي المنشأ حديثا، وتوفير فرص التدريب، ويرحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الدعم المتاح للموظفين.

٧٥ – ويقوم مكتب المدعي العام في الوقت الحالي أيضا باتخاذ خطوات لكفالة توفير الدعم المناسب لموظفيه في تعاملهم مع الصدمات الثانوية الناجمة عن عملهم في المحكمة. فقد عاين عدد كبير من موظفي المكتب الصدمات البالغة الشدة التي يعاني منها ضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة على مدى فترات زمنية طويلة. ويقر المكتب بما تكتسيه آليات دعم موظفيه من أهمية خاصة في هذه المرحلة النهائية التي يخضع فيها الموظفون لضغوط شديدة لتحمل أعباء عمل أكبر من أي وقت مضى من أجل إنجاز ولاية المحكمة، في الوقت الذي يتعين عليهم فيه أيضا الاستعداد للانتقال إلى مرحلة من حياتهم المهنية يكتنفها الغموض بعد انتهاء عملهم في المحكمة.

باء – الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (فرع لاهاي)

٧٦ – مع اقتراب بدء موعد تنفيذ نهج آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (فرع لاهاي) في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تتكثف الاستعدادات لإنشاء مكتب المدعي العام للآلية (فرع لاهاي). وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك المكتب في عملية توظيف موسعة لكفالة وجود الموظفين الأساسيين لمكتب الآلية (فرع لاهاي) في وقت مناسب لبدء عملياته. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب مساعدة المدعي العام للآلية في عمليات التوظيف الخاصة بمكتب المدعي العام للآلية (فرع أروشا). ويشارك مكتب المدعي العام أيضا بقدر كبير في صياغة مشروع ميزانية الآلية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبشكل أعم، يواصل المكتب الحوار الذي يجريه باتساق مع الزملاء في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومكتب المدعي العام للآلية (فرع أروشا) لكفالة انتقال المهام على نحو منسق وبكفاءة إلى مكتب المدعي العام للآلية وفقا للترتيبات الانتقالية التي وضعها مجلس الأمن. وفي الآونة الأخيرة، اجتمع المدعي العام وأعضاء فريق الإدارة العليا لديه مع المدعي العام للآلية ووفده لإجراء مناقشات مستفيضة بشأن المسائل المتعلقة بالآلية في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٧٧ – ومع استمرار تغير الجدول الزمني للمحاكمات والاستئنافات للمحكمة ومع احتمال إحالة القضايا التي كان من المقرر سابقا الفصل فيها أمام دائرة الاستئناف إلى دائرة الاستئناف للآلية، سيظل التخطيط للآلية عملية معقدة تتخللها التحديات.

سادسا – خاتمة

٧٨ – توافق الفترة المشمولة بهذا التقرير الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي حين تمثل هذه المناسبة فرصة جيدة للتفكير في الإنجازات السابقة والدروس المستفادة، فإن مكتب المدعي العام أصبح أكثر انشغالا من أي وقت مضى مع عرض بعض أهم القضايا على المحكمة. ولا يزال المكتب يركز بحزم على التحديات الراهنة لكفالة استمرار المحكمة في وضع أعلى معايير العدالة الدولية إلى أن تستكمل قضيتها الأخيرة.

٧٩ – وسيكون أحد العناصر البالغة الأهمية لإرث المحكمة نجاح العملية الانتقالية إلى المحاكمات الوطنية. ولكفالة نجاح مساهمة المحكمة في السلام والعدالة والمصالحة في المنطقة، يتعين القيام بمزيد من العمل لتعزيز المحاكمات الوطنية الفعالة للقضايا المتعلقة

بجرائم الحرب وزيادة التعاون الإقليمي. وفي ضوء الشواغل المستمرة المتعلقة بالتحقيق في القضايا الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب وملاحقة مرتكبيها قضائيا، يساهم مكتب المدعي العام حاليا، بأقصى قدر ممكن، في التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية. ويأمل المكتب أن تخصص الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، لا سيما في البوسنة والهرسك، وأن يتوافر قدر أكبر من الإرادة السياسية لتحسين التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب.

٨٠ - وستشهد الفترة المشمولة بالتقرير المقبل المضي في إحراز تقدم هام صوب إنجاز المحاكمات الثلاث المتبقية للمحكمة وزيادة كبيرة في الأعمال المتعلقة بقضايا الاستئناف. وحتى يكفل المكتب إنجاز ولايته بنجاح، فإنه سيواصل تنفيذ التدابير الرامية إلى تيسير إحراز التقدم بكفاءة في المحاكمات المتبقية وتخصيص الموارد اللازمة لإدارة التقدم الفعال المحرز في الاستئنافات. وسيواصل المكتب أيضا إدارة الانتقال الناجح للمهام إلى مكتب المدعي العام للآلية (فرع لاهاي).